

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٢٥

الأربعاء، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي)

الأعضاء: إسبانيا السيد يانيس - بارنوفو

ألمانيا السيد تروتفاين

أنغولا السيد لوكاس

باكستان السيد أكرم

البرازيل السيد ساردنبرغ

بنن السيد زنسو

الجزائر السيد باعلي

رومانيا السيد دومترو

شيلي السيد مونيوز

الصين السيد جانغ يشان

فرنسا السيد دو كلو

الفلبين السيد باخا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسن

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باترسن

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2004/634)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-46888 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها

على السلام والأمن الدوليين (S/2004/634)

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. ويعقد مجلس الأمن هذه الجلسة وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2004/634).

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان. أعطيه الآن الكلمة.

السيد أرنو (تكلم بالفرنسية): بصفتي المتكلم الأول في جلسة اليوم، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تعازينا على الحادث الجوي المفجع الذي وقع أمس وأن التمس منكم أن تنقلوا تعبيراتنا عن الدعم والتضامن إلى أسر الضحايا.

(تكلم بالانكليزية)

أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة الجديدة لكي أحاطب المجلس وأيضا على موافقتكم على إرجاء هذا البيان من الأسبوع الماضي إلى اليوم مراعاة لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وقد اطلع أعضاء المجلس بالفعل على التقرير الفصلي للأمين العام (S/2004/634)، الذي يغطي الفترة من منتصف آذار/مارس إلى نهاية تموز/يوليه. وإذا ما سمحتم لي، سيدي الرئيس، فيأني بالتالي سأمتنع عن تكرار ما ورد بالفعل في التقرير وسأركز على تزويد المجلس بآخر المعلومات بشأن المسائل الرئيسية في جدول أعمال بون.

وفي معظم أنحاء البلد، انتهى تسجيل الناخبين في ١٥ آب/أغسطس. وفي بعض مناطق الجنوب والجنوب الشرقي، حيث بدأ التسجيل متأخرا بسبب عدم الأمن،

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وأيسلندا وكندا وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اعترمت، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة من دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة للميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فراهادي (أفغانستان) مقعدا إلى طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد أرنو إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس.

نؤمن أن عدم الأمن أسهم في التسجيل المنخفض جدا للنساء في الجنوب - الذي بلغ نسبة ١٩ في المائة تقريبا.

وأعرب عن بعض الشواغل - قبل وقت قصير من قبل العديد من المرشحين للرئاسة - حيال نزاهة التسجيل. وكان من ضمن الادعاءات اتهامات بأن الاعتبارات السياسية حددت اختيار مواقع التسجيل أو تاريخ انتهاء التسجيل. وعلى الرغم أنه من الواضح أن هناك بعض أوجه القصور في هذه العملية، فإننا راضون جدا لكون التحيز السياسي لم يكن واحدا منها. ومن الناحية الأخرى، ربما كانت التسجيلات المتعددة عاملا، ولكن من العسير جدا قياس نطاقها، وهي، على أي حال، لن تؤثر على الاقتراع.

وفي نهاية هذه الحملة التي استمرت لفترة تسعة أشهر، من المناسب أن نشيد بذكرى العاملين الانتخابيين الـ ١٢ الذين قتلوا وبأكثر من ٣٠ جرحوا في الهجمات التي شنها متطرفون وبـ ١٤ ٠٠٠ من الموظفين الأفغان الذي مكنوا من إحراز هذا النجاح. والفضل في ذلك يعود أيضا إلى قوات الأمن الأفغانية وإلى قوة المساعدة الأمنية الدولية وإلى التحالف، الذي اضطلع - بالتوافق مع موظفي الأمم المتحدة - بدور أساسي في هذا المسعى غير المسبوق.

والتحضيرات جارية الآن لإجراء الانتخابات. وتقوم الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات باستكمال الأنظمة الواجبة التطبيق على الحملة الانتخابية، التي ستبدأ في ٧ أيلول/سبتمبر. وتغطي هذه الأنظمة تمويل الحملة والأنشطة الانتخابية والنظام العام والوصول إلى وسائل الإعلام وسوء استخدام الموارد الحكومية لأغراض سياسية. كما أن التحضيرات السوقية للانتخابات مستمرة: حيث جرى تحديد ٥ ٠٠٠ مركز اقتراع تقريبا، سيقام فيها ٢٥ ٠٠٠ مركز اقتراع. وبدأ تعيين ١٢٠ ٠٠٠ موظف أفغاني مشاركين في إجراء الانتخابات. وتصل صناديق

جرى تمديد التسجيل لخمسة أيام أخرى وانتهى في ٢٠ آب/أغسطس. وبالرغم من أن تجميع الأرقام النهائية سيستغرق بعض الوقت، فإن الصورة العامة متوفرة بالفعل: إذ تم تسجيل ١٠,٥ ملايين شخص، أي أكثر من ٤١ في المائة منهم من النساء. كذلك تم تسجيل حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ من الرجل عن طريق أفرقة تسجيل متفانية. وبشكل عام، تلك نتيجة جيدة: فهذه الممارسة الشاملة لجميع أنحاء البلد تمكن الآن السلطات الانتخابية وقوات الأمن من إجراء التحضيرات المناسبة للانتخابات المقرر إجراؤها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وستمكن هذه الممارسة القيادة المنتخبة من ادعاء تمثيلها للأمة الأفغانية بأسرها. وكانت الممارسة بمثابة أداة لمستوى غير مسبوق من التعبئة الشعبية حول العملية السياسية، بشكل أكبر بكثير من الممارستين السابقتين اللتين تمتا في وقت سابق: وهما بالتحديد، اللويا جيرغا الطارئة واللويا جيرغا الدستورية. ويعنى بالانتخابات التي أجريت عقب صراع طويل أن تنشئ شرعية سياسية لنظام بعد انتهاء الحرب. وتحظى الانتخابات الرئاسية في أفغانستان الآن بإمكانية أن تفعل ذلك تماما.

بيد أن الصورة ليست مرضية بالكامل. وبالرغم من أن العديد من حالات عدم التوازن التي وجدت قبل شهر بين المقاطعات قد عولجت، فقد ثبت أن من العسير جدا معالجة الحالة في مناطق الجنوب الأكثر تأثرا بعدم الأمن. وفي تلك المناطق، وبسبب انعدام الأمن والتهديدات والهجمات التي تشنها العناصر المتطرفة على الموظفين الانتخابيين وعلى الأشخاص أنفسهم فإن مراكز التسجيل إما تفتح أبوابها متأخرة أو لفترات أقصر من الوقت. والمنطقة الأكثر تأثرا كانت مقاطعة زابل، حيث يزيد التسجيل بالكاد على نسبة ٥٠ في المائة من الهدف المتوقع. وإضافة إلى ذلك، وبالرغم من أنه حتى في المناطق المحافظة جدا في البلد وصل تسجيل النساء إلى المتوسط الوطني البالغ حوالي ٤٠ في المائة، فإننا

الاقتراع والمواد غير الحساسة الأخرى إلى البلد وهي على وشك أن توزع إلى الـ ٣٤ مركزا في المقاطعات. وستصل أوراق الاقتراع إلى كابل في ١٥ أيلول/سبتمبر وستشحن بشكل مماثل إلى المراكز في المقاطعات خلال النصف الثاني من أيلول/سبتمبر.

وبطبيعة الحال، يشكل استتباب الأمن اعتبارا أساسيا. وقد استكملت الخطة الأمنية الشاملة لمرحلة ما قبل الاقتراع وليوم إجراء الانتخابات وعمليات بعد انتهاء الانتخابات. والمفهوم بالضرورة مطابق للمفهوم الذي وضع خلال التسجيل إذ سيكون الأمن في مواقع الاقتراع بشكل أساسي من مسؤولية وزارة الداخلية، التي سيكون لديها في يوم الانتخابات ٢٠.٠٠٠ من أفراد الشرطة المدربين في مراكز التدريب التي تدعمها الولايات المتحدة وألمانيا.

وسيقوم متوسط عدد أفراد الشرطة ستة في كل موقع تقريبا، وبالتالي سيقضي الأمر تعيين موظفين أمنيين إضافيين محليين، بالإضافة إلى أفراد الشرطة المدربين. وسيوفر أمن المناطق حول مراكز الاقتراع من قبل العسكريين: أفراد من الجيش الوطني الأفغاني ومن القوة الدولية للمساعدة الأمنية ومن التحالف. ولدى التحالف الآن ١٨.٠٠٠ جندي تقريبا في أفغانستان؛ وللقوة الدولية للمساعدة الأمنية ٧.٣٠٠ جندي، سيزيد عددهم إلى ٨.٣٠٠ جندي تقريبا عندما تصل الكنيستان الإسبانية والإيطالية إلى مسرح الأحداث. وما فتئ التعاون بين القطاعات الأمنية والسلطة الانتخابية سلسا بشكل متزايد بينما يتقدم تسجيل الناخبين، وستكون تلك التركيبة ميزة هامة جدا في التعامل مع التحدي الأكثر صعوبة لتوفير الأمن لإجراء الانتخابات.

وذلك يقودني إلى طابع التحديات التي ننتظرها خلال الأسابيع الستة المقبلة. ويمكن توقع بروز حالات صعبة في جميع أنحاء البلد. وفي الأسابيع الأخيرة، أدت المنافسات

ولم تتمكن تلك القوى من تعطيل العملية وعلى نحو خاص فشلت فشلا ذريعا في تقويض المشاركة الشعبية في التسجيل في شرق البلد وجنوب شرقه. بيد أنه، كما وصف سابقا، كان تأثيرها في الجنوب ملموسا بشكل أكبر وحرم جزءا من السكان هناك من إمكانية المشاركة في الانتخابات. ومما يستدعي المزيد من القلق، أن الوكالات الأمنية المحلية والدولية متفقة على أن هناك مؤشرات واضحة على أن طالبان والمجموعات المماثلة تعد الآن لتصعيد هجماتها على المرحلة الأخيرة للانتخابات.

ونحن واثقون بأن هذه الجماعات لن تتمكن من تقويض العملية الانتخابية على المستوى الوطني. ولكننا نشعر بالقلق لأن أعمال العنف يمكن أن تتسبب في بقاء جزء من السكان بعيدا عن مواقع الاقتراع في الجنوب وغيره من الأماكن. وتزيد من ذلك التهديد حقيقة أن قوات الأمن - المحلية والدولية على حد سواء - ستعاني صعوبة في حماية جميع الـ ٥.٠٠٠ موقع في جميع أنحاء البلد.

ونظرا لجدول العمل المكثف، لن يكون التسجيل في باكستان شاملا، ولكنه مع ذلك سينفذ في باكستان على نطاق نعتقد أنه مقبول. وستبدأ العملية في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وستتضمن ثلاثة أيام من التسجيل، ويومين لنشر قائمة الناخبين والطعن فيها وثلاثة أيام لإعادة تدريب الموظفين. ويوم الانتخابات سيكون ٩ تشرين الأول/أكتوبر، مثلما في سائر أنحاء أفغانستان. واعتمادا على الحالة على أرض الواقع، يمكن تمديد مدة التسجيل أو النشر لمدة يوم إضافي. وسيتم افتتاح ما يربو على ١٠٠٠ مركز تسجيل واقترع في ٣٠٠ موقع في مخيمات اللاجئين، في المقاطعة الشمالية الغربية وفي بالوشستان وفي مناطق تركيز اللاجئين في بيشاور وكويته. وستبدأ حملة التوعية المدنية التي تستهدف السكان اللاجئين في باكستان في ١ أيلول/سبتمبر. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر حكومة باكستان على تعاونها في تنفيذ هذه الممارسة المعقدة.

وفي إيران، حيث اكتمل تسجيل اللاجئين قبل عامين تحت رعاية الحكومة ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، سيبدأ التصويت في قرابة ١٠٠٠ مركز انتخابي في ٢٥٠ موقعا، وستبدأ حملة التوعية المدنية أثناء الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر.

ومن ضمن قائمة مبدئية تضم ٢٣ شخصا قدموا طلبات، قبلت أهلية ١٨ مرشحا رئاسيا. وكانت عملية الفحص دقيقة شملت عرضا عاما لقائمة المرشحين لمنصب الرئيس وفحصا لطلبات المتقدمين أجرته وزارات الداخلية والدفاع والمالية وأيضا المحكمة العليا. وتعاونت سفارات متعددة في التأكد من حمل أي من المرشحين لجنسية مزدوجة، وهذا سبب من أسباب عدم التأهل بموجب الدستور الأفغاني. وقد زعم عن ثلاثة مرشحين أن لهم اتصالات بالمليشيات. ووافقوا على اقتراح اللجنة المشتركة

لذلك من الضروري اتخاذ إجراءات ضد من حطّط ونظّم هذه الهجمات. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الذي عقد في الوقت الملائم يومي الاثنين والثلاثاء بين الرئيس مشرف والرئيس كرزاي، ونأمل أن يمنع التعاون المعزز بين البلدين والقوات الدولية نشوب أعمال عنف أخرى ضد الانتخابات. وهذه قضية عاجلة، حيث أن حملة الانتخابات ستبدأ بعد أقل من أسبوعين وسيشارك آلاف الموظفين من الآن وحتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر في الإعداد ليوم التصويت. ويمكن أن تسهم الانتخابات الرئاسية إسهاما كبيرا في استقرار أفغانستان وتعزيز دولتها الهشة. ونرى أن حمايتها تستحق أعلى أولوية وينطبق الشيء نفسه على حماية أرواح العاملين في تنظيم الانتخابات الذين يجعلون إجراءاتها ممكنا.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشير بإيجاز إلى أمن موظفي الأمم المتحدة. فقد حددت بعثة مشتركة أرسلت مؤخرا من مكتب منسق الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام بعض التدابير التي ستحسن أمن موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان في الفترة المقبلة. وهي تتضمن توظيف موظفين أفغان إضافيين مدرّبين على حماية منشآت الأمم المتحدة وقدرة أفضل للحصول على المعلومات الأمنية وتحليلها. إن تكاليف هذه التدابير متواضعة وآمل أن يمكن تنفيذها بسرعة.

ولحسن الطالع، أحرز الإعداد للتسجيل والتصويت في إيران وباكستان المحاورتين تقدما كبيرا منذ صدور التقرير الفصلي للأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2004/634). وبعد توقيع مذكريتي تفاهم مع الحكومتين، وأيضا بين حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بدأت المنظمة الدولية للهجرة العمل في كلا البلدين.

المساعدة إلى أفغانستان. وهذا المسعى سيؤكّد إذا كانت حقوق والتزامات المرشحين تراعى وسيوصى باتخاذ إجراءات تصحيحية إذا لزم الأمر.

واسمحوا لي الآن أن أدلي ببضع كلمات عن التطورات في مجالات أخرى مهمة لعملية بناء الدولة في أفغانستان ونأمل أنها ستوفر للحكومة المقبلة سبلا أفضل لفرض سلطتها.

إن أعضاء المجلس على دراية بالأهمية التي اكتسبتها قضية مكافحة المخدرات نتيجة للتوسع الكبير في زراعة نبات الخشخاش هذا العام. وقد انتهت حملة القضاء عليه، ولكن المكافحة لا تزال مستمرة. وشتت القوة الأفغانية الخاصة لمكافحة المخدرات في مطلع شهر آب/أغسطس هجمة ناجحة على هلمند. ونجم عن هذه الهجمة تدمير معدات تصنيع مخدرات وأكثر من طنين من المخدرات. وهذا مؤشر على زيادة مقدرة هذه القوة التي دمرت في الأشهر الثمانية الماضية أكثر من ٣٠ طنا من المخدرات غير القانونية. وقد واصلت شرطة مكافحة المخدرات تحريم المخدرات والقبض على المشتبه فيهم. ومع ذلك، فهي تفتقر إلى دعم من نظام قضاء جنائي يعمل على نحو تام للنظر في قضايا المخدرات بزهة وكفاءة. ومع ذلك، وفر مشروع نفاذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ما يلزم لإنشاء إدارة متخصصة في النظام القضائي لمعالجة هذه القضية بقدر أكبر من الفعالية من جانب مدعين وقضاة مؤهلين تأهيلا خاصا وما يلزم من منشآت سجون. وبنهاية هذا العام، تتوقع توافر الأدوات اللازمة لإنفاذ القانون على نحو أفضل في مجال مكافحة المخدرات.

إن عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتجميع الأسلحة الثقيلة ما زالت تتسم بالبطء، ولكننا نواصل الاعتقاد بأن أهداف برلين فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح

لإدارة الانتخابات بتعيين ضباط عاملين في الجيش الوطني الأفغاني لتسلم قيادة وحداتهم.

والانتماء السياسي للمرشحين متنوع إلى حد كبير، حيث ينتمي اثنان إلى الحركة الملكية وحصل اثنان على بعض الشهرة أثناء الفترة الشيوعية وينتمي خمسة إلى أحزاب الجهاد ويوصف تسعة بأنهم ديمقراطيون بوجه عام. والمرشحة الوحيدة، مسعودة جلال، تنافست بالفعل مع الرئيس كرزاي في اللويا جيرغا الطارئة قبل عامين، حيث حصلت على المركز الثاني. ويتنافس عدد أكبر من النساء في الانتخابات كمرشحات لمنصب نائب الرئيس. وتنوع الخلفيات السياسية لمختلف المرشحين مشجع في حد ذاته، حيث أنه يظهر إمكانية وجود منافسة سياسية كبيرة، على الصعيد الوطني على أقل تقدير.

ويستكمل التنوع السياسي بالتنوع العرقي. وكنتيجة غير مقصودة لحكم وارد في الدستور يقضي بوجوب أن يتقدم كل مرشح للرئاسة بلائحة مع مرشحين لمنصبي نائب الرئيس تقدم المرشحون للرئاسة بترشيحات من خارج مجموعاتهم العرقية. وهذا بالتأكيد نمط موضع ترحيب. ومثلما ذكر أمام مجلس الأمن في وقت سابق من هذا العام، شهد مجلس اللويا جيرغا الدستوري زيادة في الريبة والعداوة نجم عنها في ذلك الحين خوف من أن المنافسة الانتخابية سترسخ سياسات التعصب العرقي. ولكن لحد الآن، سادت سياسات التعدد العرقي، وإن كانت الأيام الأخيرة قد شهدت ارتفاعا في حدة نبرة المناقشة السياسية وسيتمتعين علينا أن نراقب عن كثب تطورات الحملة الانتخابية.

وأثناء فترة الحملة الانتخابية من ٧ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر، سيستمر التحقق من التقيد بالحقوق السياسية في جميع أنحاء البلد والذي ينفذ بالتعاون بين اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

السيد باترسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشارك السيد أرنول في الإعراب عن تعازينا لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة الخسارة المأساوية في الأرواح في تحطم الطائرتين غير العادي في بلدكم.

اسمحوا لي بأن أبدأ بشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية المفعمة بالمعلومات. ويسر وفد بلدي غاية السرور أن يراه هنا في نيويورك. ونشكره على مثابرته وعمله الشاق بشأن الانتخابات وعلى المساعي الحيوية الأخرى في أفغانستان.

إن الانتخابات المقرر إجراؤها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر حدث هام على طريق أفغانستان نحو الديمقراطية. ونحن نثني على شجاعة الأفغان الذين قرروا تسجيل أسمائهم للتصويت، وبالبالغ عددهم ١٠ ملايين فرد، وذلك بالرغم من تهديدات التخويف والعنف. ونرحب بالنساء البالغ عددهن ٤ ملايين امرأة اخترن المشاركة في العملية السياسية. ومما يثير الأمل أن نرى إصرار الشعب الأفغاني على إنجاح هذه الانتخابات. وليست هناك تحية أفضل من هذه للعملية الانتخابية.

إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي لضمان نجاح تلك الانتخابات. أولاً، من الحتمي أن تتوفر للبعثة موارد كافية لإجراء الانتخابات. وقد أبلغت البعثة أنها تواجه نقصاً في الميزانية، بسبب مبالغ ملتزم بها لم تصرف بعد. وتلك الفجوة يجب تخطيها حتى يسمح للانتخابات بأن تجرى بطريقة فعالة وفي وقتها. والتعهدات الحالية ستغطي نفقات التصويت داخل البلد، لكن النقص يجب علاجه للسماح للاجئين في باكستان وإيران بالتصويت أيضاً.

والتسريح وإعادة الإدماج ستتحقق في وقت ملائم قبل الانتخابات. وقد تم تسريح ١٣ ٠٠٠ جندي وسيقربنا تسريح ١٠ ٠٠٠ جندي آخرين من هدف تسريح ٦٠ في المائة من الجنود. يبدو أن من المحتمل بقدر كبير أن العدد الفعلي للمقاتلين ليس العدد الرسمي البالغ ١٠٠ ٠٠٠ جندي ولكنه يقرب في الحقيقة من ٤٠ ٠٠٠ أو ٥٠ ٠٠٠ جندي.

وبالإضافة إلى ذلك، تم في الشهر الماضي نقل أربعة من قادة الفيلق في مزار الشريف وقندهار وجلال آباد وقندز إلى وظائف مدنية. ويشغل اثنان منهم منصب رئيس شرطة ويشغل آخر منصب حاكم مقاطعة والرابع نائب وزير الداخلية. ويمنح هذا وزارة الدفاع فرصة نقل قيادة هذه الفيلق والسيطرة عليها إلى ضباط في الخدمة، ومن الأفضل إلى ضباط مدربين في الجيش الوطني الأفغاني. وتجري الآن المناقشة النهائية لشغل هذه المناصب. وسيؤدي اتخاذ قرارات جيدة في هذا الصدد إلى إعادة التأكيد للسكان بقدر كبير بأن المليشيات لن تكون عاملاً في الانتخابات المقبلة. وستيسر تلك القرارات إنهاء برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوسيع الجيش الوطني الأفغاني.

لقد بينت المشاركة الشعبية الكبيرة في تسجيل الناخبين مدى الإقبال على الانتخابات المقبلة. ونحن نعتقد أن انتخابات تفي بهذه التوقعات أصبحت ممكنة الآن. ونحتاج إلى بذل جهد إضافي فيما يتعلق بأمن الناخبين والعاملين بالعملية الانتخابية، ومن الضروري أن نواصل العمل بجد بشأن المناخ السياسي حتى نكفل أن يكون مواتياً بقدر الإمكان لممارسة حرة منصفة. وعلى الحكومة، والمرشحين المتنافسين والقوى التي يمثلونها والمجتمع الدولي نصيب من المسؤولية فيها. ونحن على ثقة بأننا سنرقى جميعاً إلى مستوى تلك المسؤولية.

الماضيين لإعادة بناء بلده الذي مزقته الحرب. ووفرننا، مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بنية أساسية، ورعاية صحية وخدمات تعليمية لجيل من الأفغان لم يعرف سوى الحرب. واستجاب الشعب الأفغاني، ووضع دستوراً ديمقراطياً قوياً. وستكون انتخابات تشرين الأول/أكتوبر بمثابة نهاية لعملية انتقالية وبداية لمستقبل ديمقراطي جديد.

السيد تراوتفن (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): لقد صُدم وفد بلدي لسماعه خبر تحطم طائرتي ركاب مدينتي أمس في جنوب روسيا. وتود الحكومة الألمانية أن تعبر عن أعماق تعازيها لذوي الضحايا.

يشعر وفد بلدي بالامتنان العميق لتقرير الأمين العام (S/2004/634) ولإحاطة الإعلامية الواسعة الشاملة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، السيد جين أرنو.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالقول بأن ألمانيا تؤيد البيان الذي سيدي به ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تتفق ألمانيا اتفاقاً تاماً مع نتائج التقرير وملاحظاته الختامية، وكذلك مع التقييم الذي قدمه صباح اليوم السيد أرنو.

لقد كان تسجيل الناخبين، وعلى وجه الخصوص النسبة المرتفعة لمشاركة النساء، نجاحاً عظيماً وزاد عن أكثر توقعاتنا تفاؤلاً. وهذه دلالة واضحة على أن الشعب الأفغاني قادر على أن يقرر مصيره وراغب في ذلك. والانتخابات الرئاسية خطوة حاسمة على طريق إرساء الطابع الديمقراطي وإعادة البناء، كما وردا في عملية بون. ونود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لجهودها غير العادية في مساعدة الحكومة الأفغانية في هذا المسعى.

ويجب على الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي أن يتخذا الآن التدابير الضرورية لكفالة أن تجرى الانتخابات

وفي هذا الشأن، من المهم أن تتحرك باكستان وإيران قدما وبصورة تبادلية بخصوص التسجيل والتصويت خارج البلاد، حتى يمكن للأفغان الموجودين في باكستان وعددهم ٦٠٠ ٠٠٠ والموجودين في إيران وعددهم ٨٠٠ ٠٠٠ أن يشاركوا في عملية الانتخابات. ومشاركة اللاجئين الأفغان في الانتخابات على أكمل وجه ممكن ستزيد من مشروعية الانتخابات وتوطد روابط اللاجئين ببلدهم الأم. وقد تعهدت الولايات المتحدة فعلاً بمبلغ قدره ٢٤,٧ من ملايين الدولارات ووزعته للمساعدة في تمويل الانتخابات. ونحن نطلب من الدول الأخرى أن تعمل معنا لاعتماد مبالغ إضافية والتعهد بها لتغطية العجز في التمويل ولضمان النجاح في هذه العملية التاريخية.

ثانياً، يجب حماية موظفي البعثة حتى يمكنهم القيام بولايتهم. ونشاط السيد أرنو القلق فيما يتعلق بأثر الاعتداءات الأخيرة على العاملين في العملية الانتخابية. وقد أبرز العنف الذي يستهدف مواقع التسجيل وقوافل الأمم المتحدة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية المخاطر التي يواجهها موظفو العملية الانتخابية. ومن الحتمي أن نبذل قصارى جهدنا لمواجهة ذلك العنف وحماية عملية الانتخابات.

في حزيران/يونيه، اتفق قادة حلف شمال الأطلسي على توفير أمن معزز إلى السلطات الأفغانية من أجل الانتخابات. وبدأ بالفعل نشر قوات إضافية. وبحلول أيلول/سبتمبر، ستولى القوة الدولية للمساعدة الأمنية قيادة الأفرقة لتعمير المقاطعات الخمسة في شمال أفغانستان وشمال شرقها. وتعمل القوة الدولية للمساعدة الأمنية مع قوات التحالف والسلطات الأفغانية لإكمال خطة لأمن الانتخابات ولتنسيق تنفيذ إطار أمني.

لقد ظلت الولايات المتحدة تعمل، جنباً لجنب مع دول أخرى عديدة، مع شعب أفغانستان طوال العامين

طلب الأمين العام بحق من المجتمع الدولي أن يقوي جهوده لتعزيز السلم والاستقرار. وستظل أفغانستان بحاجة إلى المساعدة الخارجية لتواجه تحديات الأمن. وفي ذلك السياق، أود أن أشير إلى إنشاء فريق إقليمي ثانٍ للتعمير في فيزأباد، باداخشان. ويوجد فريق متقدم بالفعل على أرض الواقع، وسوف تنشر قريباً فرقة أولى من القوات. ولا تزال ألمانيا أكبر مساهم وطني بقوات مسلحة في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابول. وهي توفر أيضاً قوات لمقر الفيلق الأوروبي الذي تولى قيادة القوة الدولية في آب/أغسطس من هذا العام. أخيراً، إن القوات الألمانية تشكل جزءاً من اللواء الفرنسي - الألماني ضمن اللواء المتعدد الجنسيات في كابول.

إن ألمانيا ترحب بحملة التحقق من الحقوق السياسية وبتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. فهذه آلية مهمة لكفالة تمتع الشعب الأفغاني بحرياته، التي يضمنها الدستور، وإمكانية مشاركته في عملية صنع القرار السياسية، وخاصة في المقاطعات.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشرك الذين سبقوني في الإعراب عن التعازي لكم، السيد الرئيس، بمناسبة الحادثة الجوية العسة التي وقعت في بلادكم يوم أمس.

إننا نرحب بالمعلومات القيمة عن أفغانستان التي قدمها السيد جان آرنو، ممثل الأمين العام. ونشاطه شواغله حول تدهور الحالة الأمنية في البلد: فالاعتداءات على أفراد المنظمات الإنسانية الدولية ووكالات الأمم المتحدة وقوة المساعدة الأمنية الدولية والسلطة الأفغانية المؤقتة جسيمة وتستحق الاستنكار. ونأسف، بالمناسبة، على أن منظمة أطباء بلا حدود قد اضطرت إلى اتخاذ قرار بإغلاق مكاتبها

الرئاسية بنجاح. ونحن نرحب بكون بعثات مراقبين من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأيضاً من مؤسسة آسيا والمعهد الديمقراطي الوطني ستكون حاضرة. ويعد حلف شمال الأطلسي أيضاً لزيادة مساعدته للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في توفير الأمن الضروري للانتخابات.

تشعر ألمانيا بالقلق بشأن تدهور حالة الأمن، الذي ذكره الممثل الخاص للأمين العام. وتلك الحالة تؤثر أيضاً على المناطق التي كانت مستقرة قبل ذلك. ونحن نشاطر التقييم بأن الأمن مهدد من ثلاثة جوانب، وهي القوى الإرهابية مثل طالبان والقاعدة، والقتال الطائفي بين جماعات معادية مسلحة وأنشطة إجرامية، ولا سيما تلك المرتبطة بالمخدرات، ولذلك سيكون مما له أهمية بالغة مواصلة إصلاح قطاع الأمن بترع سلاح الميليشيات ومواصلة إقامة نظام قضائي قابل للعمل وجيش وطني وقوات شرطة. وستواصل ألمانيا دعمها لبناء قوات شرطة أفغانية وطنية.

وينبغي استخدام الوقت الإضافي الناتج عن تأجيل الانتخابات البرلمانية لتحسين حالة الأمن. ونأمل أن تعجل الحكومة الأفغانية و المجتمع الدولي عملية نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج في كل المقاطعات، حتى تكفل انتخابات حرة منصفة في أرجاء البلاد وتعزيز سلطات الحكومة الاتحادية.

ومما يثير انزعاج ألمانيا أيضاً زيادة زراعة محاصيل المخدرات. في العام الماضي، حققت أفغانستان ثاني أعلى محصول للأفيون على الإطلاق. والاقتصاد القائم على المخدرات يعرض للخطر إعادة البناء الاقتصادي وبناء هياكل أساسية لدولة عاملة. لذلك، نرحب بالتدابير التي تتخذها الحكومة الأفغانية وآخرون في مكافحة هذا الاقتصاد غير المشروع.

بضعة أشهر أن يسجل أكثر من ١٠ ملايين ناخب تمثل النساء نسبة ٤١ في المائة منهم. ونطري على العمل الشاق الذي أنجزه الكثيرون من العاملين في تنظيم الانتخابات المتزمين بدعم هذه العملية الهامة من تعمير البلد. ونرى من المؤلم جدا أن نعلم بالاعتداءات على هؤلاء العاملين.

ورغم التقدم المحرز في العملية الانتخابية، والذي يمدنا بالأمل بأننا سنواصل تحقيق النجاحات في تنفيذ اتفاق بون، نود أن نؤكد، مع ذلك، حرصنا الشديد على تيسير كفالة الظروف الأمنية اللازمة لضمان إجراء انتخابات حرة وعادلة، في ضوء التهديدات الخطيرة التي صدرت عن الطالبان. ونتفق مع ما قيل في التقرير من أنه لا غنى عن زيادة المساعدة الدولية في ميدان الأمن زيادة قاطعة.

ومن بين التحديات التي سبق أن نوه بها المتكلمون السابقون والتي ما زالت قائمة، التأخيرات في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والزيادة المزعجة في زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وفي تهريب المخدرات بصورة عامة. ونعلم أن هذا يسر تمويل العديد من الجماعات والفصائل المسؤولة عن تلك الاعتداءات والهجمات التي وقعت في الأيام والأشهر الأخيرة.

ونود أن نشدد على ما أبداه الشعب الأفغاني من بسالة وجلد وحماسة وإصرار على السير قدما في تعمير الدولة وأبدته أيضا حكومة الرئيس كرزاي، رغم كل الصعوبات. أخيرا، نود أن نشيد بالعمل الممتاز المتفاني الذي اضطلع به السيد جان آرنو وفريقه في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، ونتمنى لهم نجاحا عظيما في مسعاهم.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في البداية نود أن نعرب لكم، السيد الرئيس، عن أسفنا للحادثتين الجوييتين اللتين وقعتا يوم أمس في الاتحاد الروسي.

وإنهاء عملياتها في هذا البلد، بعد أن عملت فيه طيلة ٢٤ سنة، نتيجة للاعتداءات عليها والتي أسفرت عن مقتل خمسة من العاملين فيها. ومن مظاهر زعزعة الاستقرار البارزة الأخرى زيادة المصادمات العنيفة بين الفصائل، خاصة تلك التي علمنا بها مؤخرا في هرات وبادغيس وفي قاطع شندا، من بين أماكن أخرى.

إن الحالة الأمنية تترك أثرا مباشرا على الكثير من جوانب العملية السياسية وعلى استقرار الحكومة الانتقالية بالذات، فضلا عن النمو الاقتصادي والتنمية. هذا هو سبب كون مساهمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مساهمة مهمة جدا، وكذلك عملية الحرية الدائمة وعمل أفرقة إعادة البناء في المقاطعات ودعم إعادة تشكيل القطاع الأمني. ومع ذلك، ينبغي للمجلس أن يدرس بدائل إضافية للتعامل مع تلك التحديات الهائلة.

إن أعضاء فريق الرصد التابع للجنة جزاءات مجلس الأمن المعنية بالقاعدة والطالبان، التي أترأسها، زاروا مؤخرا أفغانستان، وعقدوا سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الداخلية ومجلس الأمن الوطني وإدارة الأمن الوطنية، وأيضا مع السيد آرنو وموظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

كما قامت هيئة الخبراء التابعة لنا ببحث العديد من النقاط الواردة في تقرير الأمين العام. وأود أن أشدد، بشكل خاص، كما هو موضح في التقرير، على أن الطالبان لا تزال تمثل خطرا حقيقيا يهدد الإعمار والاستقرار في البلد، وإن احتواء تلك المنظمة أمر حاسم. وأوصيكم بقراءة التقرير الأولي الذي أعده فريقنا والذي سيصدر اليوم كوثيقة رسمية.

ونود أن نوه بالتقدم المحرز في تنظيم الانتخابات الوطنية الرئاسية المزمع إجراؤها. وقد وردت مؤخرا معلومات عن الجهود التي اقتضاها ذلك وما كنا نتصور قبل

الأهداف المحققة ١٠ في المائة، مما يبين الحاجة إلى حضور متواصل طويل الأمد للقوات الأمنية الدولية في البلد.

ويصف التقرير التقدم غير الكافي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بتحقيق ما يقرب من ٢٠ في المائة فقط من الهدف؛ وهذا يبيّن الحاجة إلى وضع حد للفصائل المسلحة، التي تمثل العوامل الرئيسية التي تحول دون تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ويشير التقرير أيضا إلى حاجة أفغانستان الماسة إلى قوة شرطة وطنية مدربة وجيدة التجهيز. وتشكّل تلك القوة الآن أقل من ٥٠ في المائة من القوة المستهدفة، مما يبرز الحاجة إلى الإسراع بتقديم الدعم الدولي للشرطة الأفغانية.

كما أشار التقرير إلى تباطؤ وتيرة التقدم المحرز في إصلاح القضاء، وحالة حقوق الإنسان، التي ما زالت مدعاة للقلق البالغ، والطرّد القسري من الأراضي والاحتلال غير الشرعي للأراضي، والتهديد المتمثل في أن تقترب أفغانستان من تحقيق "أسوأ الافتراضات" أي أن تصير دولة ذات اقتصاد يسيطر عليه الاتجار غير المشروع بالمخدرات، كما أشار التقرير (S/2004/634، الفقرة ٤٠)، مع زيادة ضخمة في زراعة المخدرات ومعالجتها والاتجار بها بشكل غير مشروع. ويقتضي كل ذلك شن حرب قوية ضد الجهات الفاعلة غير الرسمية المحصّنة، التي يشكل وجودها تهديدا وعائقا أمام الممارسة الكاملة من جانب الدولة الأفغانية لسيادتها.

ستواجه أفغانستان تحديات حاسمة في الأشهر المقبلة. وفي اعتقادنا أنه لو تم تجاوز تلك التحديات بنجاح فإن ذلك سينشئ عملية بناء الأمة في هذا البلد. وعملية الانتخابات، التي ستجري بعد تشرين الأول/أكتوبر، قد تكون لها آثار سياسية ونفسية ضخمة على الحياة الأفغانية، ويمكن أن تقدم إسهاما حاسما في الإسراع بعملية الاختيارات التي تتخذها

نرجوكم أن تنقلوا إلى حكومتكم وإلى أهل الضحايا تعازي الوفد الأنغولي.

نشكركم، سيدي، على عقد هذا الاجتماع العلني للنظر في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين. ونشكر أيضا السيد جان آرنو الممثل الخاص للأمين العام، على استكمالته التقرير بآخر المستجدات في العملية الانتخابية في أفغانستان. إننا نشيد بجهوده وبجهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان (البعثة) في بناء أمة متحررة من بلايا العنف والتحزب المتطرف ومن صناعة المخدرات. وينبغي لنا أن نعترف بكبير قلقنا حول الحالة السائدة في أفغانستان. فالتقرير يعرض صورة مختلطة تظهر فيها إنجازات مهمة في عدد من المجالات إلى جانب مشاكل خطيرة في ظل حالة أمنية "ترداد صعوبة تهدد المكاسب التي حققتها عملية بون" (S/2004/634، الموجز).

ويذكر التقرير عددا من الحوادث، خاصة في القطاع الأمني، تسبب قلقا شديدا. إن الحالة الأمنية المتردية في مناطق من البلد كانت آمنة في الماضي يجب أن تعالج بحزم، كما جاء في التقرير. وإن القرار الذي اتخذته حلف الناتو مؤخرا بإرسال قوات إضافية يشكل ردا واضحا يجب الترحيب به على هذا التحدي الذي يفرض على المجتمع الدولي أن يجدد إرادته على إظهار التزام أقوى بأفغانستان.

وكما يوضح التقرير، تجدر الإشارة إلى التقدم الكبير الجدير بالثناء المحرز في الإصلاحات التي طبقت في ميادين الإدارة العامة والإدارة المالية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن الالتزام السياسي المحلي الجاد والدعم الدولي المنسق أثرا عن نتائج باهرة. لكن الوجه الآخر من العملة مختلف جدا ويبحث على القلق. إذ يوضح التقرير بطء التقدم في تطوير الجيش الوطني الأفغاني، حيث لا تتجاوز نسبة

عرضه لتقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان (S/2004/634)، الذي يشمل الفترة منذ ١٩ آذار/مارس.

يصف تقرير الأمين العام الوضع في أفغانستان بكل تعقيداته. فالفقرتان ٥٣ و ٥٤ من التقرير تشكلان عرضا يجمع سمات الوضع الراهن: فمن جهة، تحرز الحكومة تقدما يستحق الثناء في مجالات من قبيل الإدارة العامة وإدارة المال العام والقطاع الخاص والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن جهة أخرى، هنالك تقدم بطيء في مجالات من قبيل سيادة القانون وإدارة شؤون الأراضي ونزع السلاح ومكافحة المخدرات. ويشير التقرير بوضوح كبير إلى أن الصعوبات تظهر عندما:

”تنصدى عملية الإصلاح إلى العناصر الفاعلة والشبكات غير النظامية المحصنة التي تجد مصلحتها في دولة ضعيفة البنيان وغير قادرة على استعمال القوة أو فرض قوانين رسمية في جميع أرجاء البلد.“ (S/2004/634، الفقرة ٥٤)

وجوهريا يتوقف النجاح على النهوض بزيادة شرعية الحكومة - ومن هنا الأهمية الجوهرية للعملية الانتخابية - وعلى فعالية أجهزتها ومؤسساتها، بما في ذلك الشرطة والمحاكم والقوات المسلحة. ومن مسؤولية الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي معا أن يوجدا، وهما يعملان معا، الظروف لمستقبل أفضل.

إن الإعداد للانتخابات قد حقق تقدما ملموسا حتى في ظل خلفية العنف والإرهاب غير المواتية. وقد تم تسجيل ما يزيد على ١٠ ملايين أفغاني في عملية تسجيل الناخبين، التي انتهت يوم الجمعة الماضي. وإن النسبة الكبيرة من النساء المسجلات، وإن كانت غير متكافئة، تمثل تطورا إيجابيا كبيرا. ويبدو أن قبول ترشيح ١٨ مرشحا للانتخابات الرئاسية وتسجيل ٣٠ حزبا سياسيا يعكسان مدى تنوع

السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي، وفي تصحيح مسار تلك العملية. ويرى وفد بلادي أن المجتمع الدولي، بتصعيد الجهود التي يبذلها في هذا المسعى الهام، ينبغي أن يكرس جميع الموارد المتاحة لكفالة إجراء انتخابات منظمة ونزيهة وعادلة كإسهام حاسم في تفويض السلطة للشعب الأفغاني، وأيضا لتعزيز حقوقه وحرياته الأساسية.

وقد حقق برنامج تسجيل الناخبين نجاحا باهرا. وفضلا عن ذلك فإن مشاركة المرأة الكبيرة تشكل شعلة أمل، مبينة إرادة على تخليص أشد المواطنين تعرضا للقمع في أفغانستان. وندرك أن الوضع الأممي يمكن أن يؤثر سلبا على العملية الانتخابية التي حصلت. ويحتمل احتمالا كبيرا جدا أن تصعد قوى الرد على الأشياء الإيجابية في أفغانستان من جهودها لإعاقة هذه العملية ولمنع الشعب الأفغاني من تحديد مستقبله في حرية وسلام.

ونرى أن الاستجابة الأخيرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي لمناشدات الأمين العام الجادة والمتكررة فيما يتعلق بنشر مزيد من القوات الدولية في أفغانستان وقرارها بنشر قوات إضافية لدعم الانتخابات المقبلة، كل ذلك تطورات مرحب بها تعبر عن تفاهم متزايد من جانب المجتمع الدولي لما هو في كفة الميزان في أفغانستان. وبضمان نجاح الانتخابات المقبلة، سيتم اتخاذ إجراءات حاسمة، ستكون لها آثار بعيدة المدى على مستقبل الشعب الأفغاني.

السيد ساردينبيرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):

أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تعازي البرازيل لحكومة وشعب الاتحاد الروسي على الكارثة الجوية التي حدثت ليلة أمس. ونعرب عن بالغ تعازينا لأسر الضحايا.

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأود أن أقول أن وفدنا ممتن للممثل الخاص للأمين العام بشأن أفغانستان، السيد جون آرنو، على

عملية السلام. ويوضح التقرير أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تواجه تحديات كبيرة وتتأخر عن الجدول الزمني المحدد لها. ويعتمد احتواء الأنشطة المتصاعدة للمليشيات في جميع أرجاء البلد على تحقيق تقدم قوي في هذا المجال.

وقد أصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات نشاطا مزدهرا ومرجحا يستخدم في تمويل حيازة الأسلحة غير المشروعة وتكوين المليشيات، مما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة من عدم الاستقرار. وإن حالة المخدرات المنذرة بالخطر تقتضي اتخاذ مزيد من الإجراءات. ولقد صادف المبادرات المتخذة للقضاء على هذه الظاهرة نجاح محدود للغاية، وما زال الاتجار بالمخدرات يمثل ما يزيد على نصف الناتج المحلي الإجمالي. وينبغي وضع واتباع استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة المخدرات. وإن الفتوى التي أصدرها مؤخرا مجلس العلماء والتي تدين المخدرات وغيرها من الأنشطة ذات الصلة يمكن أن تكون مفيدة جدا في إحباط إنتاج خشخاش الأفيون. وقد رحبنا أيضا بمتابعة تنفيذ إعلان مكافحة المخدرات في إطار إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار.

ومن المؤسف أن هناك تقارير تدعو إلى القلق تقول إن انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة ما زالت تحدث. وحالة النساء لا تعكس سوى القليل من التقدم. ونردد التأكيد بقناعتنا بأن برامج اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تعد مفتاحا لمعالجة الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ما زالت تحدث في البلاد، وبأنه ينبغي المزيد من دعم هذه البرامج وتأييدها من قبل السلطات المحلية والدولية.

كما أن المشاكل المستعصية في مجال الأمن وكذلك في دعم حقوق الإنسان تؤثر على الدور المشهود الذي يؤديه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في

الشعب الأفغاني واهتمامه وتحركه فيما يتعلق بالعملية السياسية.

إن إنجاز إجراء انتخابات تمثيلية حقا يتوقف على توفير البيئة الأمنية المناسبة لـ ٥٠٠٠٠ موقع انتخابي تعمل في جميع أنحاء البلد، وهذا ما أشار إليه المتكلمون الآخرون. ونتفق مع الأمين العام في الرأي بأن الزيادة الصافية في المساعدة الأمنية الدولية ضرورية. بمرور الوقت لحماية الحملة الانتخابية في مطلع أيلول/سبتمبر وفيما بعد إجراء الانتخابات البرلمانية.

من المعروف أن الوضع الأمني الهش فعلا قد تدهور في الأشهر الأخيرة. والهجمات الإرهابية في كافة الأراضي ضد أهداف تابعة للحكومة والجيش الأفغاني والتواجد الدولي أصبحت شائعة وتهدد بتقويض جهود السلام. وإن ذلك يذكرنا بمدى نيل انعدام الأمن من تدفق المساعدات الإنسانية عندما اضطرت منظمة "أطباء بلا حدود"، في الشهر الماضي، إلى وقف أنشطتها الإنسانية في البلد. ويبدو أن نشر قوات إضافية تابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، في أعقاب مؤتمر قمة اسطنبول الذي عقد مؤخرا، يدل على أن حضور القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان ضروري.

ونلاحظ مع الارتياح أيضا التعزيز التدريجي للجيش الوطني الأفغاني - مع كل القيود التي أشار إليها التقرير - والتزام المجتمع الدولي بزيادة الدعم الذي يقدمه لإعادة بناء الشرطة الوطنية الأفغانية. وبناء القدرة الوطنية في مجال إنفاذ حكم القانون من العوامل الأساسية لدعم الاستقرار طويل المدى، وينبغي الاضطلاع به بالتوازي مع التدابير الأخرى المتخذة من جانب المجتمع الدولي.

والقيام بعملية كاملة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مطلوب لتحقيق أي تحسن في المجال الأمني وللتطرق لسلطة أبطرة الحرب والإرهابيين المصممين على تخريب

على الرغم من العراقيل العديدة ما زالت عملية السلام في أفغانستان تسير قدما. والدليل على ذلك هو الانتخابات الرئاسية التي ستعقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر والتي ستعقبها الانتخابات التشريعية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والنجاح الذي تحقق في عملية تسجيل الناخبين، رجالا ونساء. هذا يدل على تصميم الشعب الأفغاني على تقرير مصيره بنفسه.

ولا بد من أن تشكل الانتخابات معلما رئيسيا على طريق تكريس الديمقراطية والاستقرار والرخاء المقبل لأفغانستان. ورغم هذا، ينبغي الاعتراف بأن تزايد أعمال العنف الإرهابية والإجرامية والتخريبية في الأشهر الأخيرة، مصحوبة بالهجمات العديدة على موظفي المعونة الإنسانية والاعتداءات التي تستهدف تقويض دعائم تقدم العملية الانتخابية، كلها تزيد من ضرورة التعجيل بدعم الجهود الهادفة إلى تكريس الظروف الأساسية للأمن، بما يتفق والالتزامات بموجب اتفاق بون الذي صودق عليها مؤتمر برلين بشأن أفغانستان.

وما زال العنف الإرهابي من جانب القاعدة والطالبان، والعنف الذي يقوم به أباطرة الحرب والمليشيات المسلحة وصلاتهم مع تجارة المخدرات ما زالت كلها تمثل تهديدات رئيسية تواجه التقدم صوب السلام والاستقرار وإعادة بناء البلاد. ولذا يلاحظ الأمين العام في تقريره أن المعونة الأمنية الدولية ذات أهمية حيوية لأفغانستان.

وفي هذا الإطار، واستجابة للطلب الذي تقدم به الأمين العام والرئيس كرزاي والمناشدة الموجهة إلى الأقطار التي تسهم بقوات والواردة في القرار ١٥٣٦ (٢٠٠٤)، وافقت حكومة إسبانيا في الشهر الماضي مع تأييد البرلمان، وفي إطار الاتفاقيات التي توصلت إليها القمة الأخيرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي على زيادة في حدود ٥٤٠ فردا في

إعادة توطين مئات الآلاف من الأفغان المشردين داخليا أو الذين التجأوا إلى البلدان المجاورة. هكذا كانت الحالة في الأسبوع الماضي حينما لم يتمكن ١٣ ٠٠٠ من الأفغان من العودة إلى ديارهم نتيجة للصدمات في الجزء الغربي من البلاد.

وما زال الأمن والاستقرار يشكلان تحديا كبيرا. وإن الزيادة في العنف والتحيز وصناعة المخدرات تبرز هشاشة المنجزات التي تحققت منذ مؤتمر بون. هذه المنجزات مهددة بالتقويض إن لم تتواجد الردود الفعالة. ونظرا لأن الأحوال الراهنة هي غاية في التعقيد، فإنها تتطلب الانشغال الناشط، لا من جانب الأفغان أنفسهم فحسب، بل ومن جانب المجتمع الدولي أيضا الذي ينبغي له أن يفي بالالتزامات العديدة التي تعهد بها في الماضي. ولا شك في أن الانتخابات المقبلة تشكل اختبارا هاما على الطريق صوب الديمقراطية والسلام في أفغانستان.

السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): سيدي، أبدأ بمشاركة من سبقوني من المتكلمين بالإعراب عن تعازي القلبية بصدد مأساة الطيران المزدوجة التي حدثت في بلادكم بالأمس. وأرجو أن تنقلوا هذه التعازي إلى الحكومة الروسية وأسر الضحايا.

أود أن أعرب عن شكرنا للممثل الخاص، السيد آرنو، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي وافي المجلس بها حين عرضه تقرير الأمين العام (S/2004/634) وعلى عمله كرئيس لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة).

ونظرا لأن ممثل هولندا سيدلي ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وهو البيان الذي تشارك فيه إسبانيا مشاركة كلية، فسوف أقصر على الإدلاء ببعض ملاحظات وجيزة.

حكومتكم وأسر ضحايا سقوط الطائرتين الذي حدث في جنوب روسيا.

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع المفتوح في هذا المنعطف الحرج في عملية السلام في أفغانستان. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان ارنو، على موافاته المجلس بأخر المعلومات عن الأعمال التحضيرية التي يضطلع بها لتأمين انتخابات كاملة وحرّة ونزيهة وموثوق بها في أفغانستان.

لقد أظهر الشعب الأفغاني للعالم أنه مستعد للأخذ بناحية مستقبله بيديه ومصمم على ذلك. ويدلل على ذلك أن أكثر من ١٠ ملايين أفغاني قد سجلوا أسماءهم في القوائم الانتخابية، من بينهم ٤ ملايين من النساء. وعدد المرشحين لمنصب الرئيس - ١٨ - الذين يودون حكم بلد حكمه صعب مثل أفغانستان دليل آخر على هذا التصميم. وكما ذكر الأمين العام، فإن شعب أفغانستان، عن طريق التسجيل في قوائم الناخبين، قد أظهر استعدادة لاقتناص الفرصة التي أتاحتها له عملية بون لكي يبني بلدا جديدا ودولة جديدة، وأن يتحمل المخاطر في هذه العملية. كما لاحظنا أيضا أن تسجيل الناخبين عبر البحار قد مُد إلى الأفغانيين في إيران وباكستان. ومما يجذب الانتباه ملاحظة ديناميكية هذه الناحية إذ قد تؤثر على نتائج الانتخابات. ويمكن للمرء أن يخاطر بالتنبؤ بأن الانتخابات في تلك المواقع ستكون خالية من المشاكل وعادلة وذات مصداقية.

ونلاحظ التطورات الإيجابية والاستعدادات التي تتخذ بشأن العملية الانتخابية. ورغمنا عن هذا، فنحن كغيرنا من الوفود، نجد أنه من المقلق أن حالة الأمن في البلاد قد تدهورت كثيرا، رغما عن أنه لم يبق سوى خمسة أسابيع قبل إجراء الانتخابات الرئاسية. ومن بين تحديات الأمن التي يجب مواجهتها حوادث عنف مثل تلك التي حدثت في الأسابيع

الوحدة الإسبانية بالقوة الدولية للمساعدة الأمنية، لكي توفر مستشفى ميدانيا، تكملة وسائل النقل وأربع مروحيات وطائرتان للنقل وطائرة لدعم وحماية الوحدة. زد على ذلك، وكجزء من تلك العملية، وافقت الحكومة الإسبانية على نشر كتيبة مشاه قد يصل مجموع أفرادها إلى ٥٠٠ جندي لمساعدة العملية الانتخابية في أفغانستان. ولي شرف إحاطة المجلس علما بأن النشر الجديد للقوات الإسبانية، بدأ في ١٧ آب/أغسطس وأن تلك القوات ستكمل ميدانيا في غضون أيلول/سبتمبر، لتسهم في الوقت المناسب في تأمين وحسن سير الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وعلى الرغم من أهمية العملية الانتخابية فإن هذا يجب ألا يؤدي بنا إلى نسيان الحاجة الملحة إلى إحراز التقدم في المجالات التي ما زال التقدم فيها بطيئا للغاية. وهنا أشير على وجه الخصوص إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج ومكافحة الاتجار بالمخدرات وإدارة الأراضي وتطوير حكم القانون بكل جوانبه. وفي مجال الحقوق الأساسية، بما في ذلك تحسين حالة المرأة، الذي يظل في حاجة إلى المزيد من الجهود، فإن اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان تقوم بمجهود قيم يجدر بنا أن نقدره وندعمه.

خلاصة القول إن العناصر التي ذكرتها، وهي الأمن والانتخابات ونزع السلاح وعودة اللاجئين وحكم القانون ومكافحة المخدرات ومسائل حقوق الإنسان، كل هذه العناصر مترابطة. لذا فإن الحاجة إلى إحراز تقدم في كل تلك الجبهات بطريقة متزامنة ومتناسقة ومتكاملة حاجة ملحة. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به للإصلاح وإعادة البناء في البلاد أن يصل إلى خاتمة مرضية لخير الشعب والمنطقة برمتها.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أشترك مع زملائي في تقديم أصدق التعازي إليكم سيدي وإلى

أجل تقدم عملية السلام بكل جوانبها. والواقع أن المجتمع الدولي، مثلما قال الأمين العام، ليس في وسعه أن يتقاعس الآن. وعلى المجتمع الدولي أن يضارع الشجاعة والتصميم اللذين أظهرهما الشعب الأفغاني. ولنا جميعا صالح في بناء ناجح للأمة في أفغانستان، ذلك لأن الأمن العالمي يتأثر بما يحدث في أفغانستان.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، يعرب وفدي عن أخلص تعازي لكم ولحكومتكم ولأسر ضحايا فقد طائرتي ركاب روسيتين.

ونحن ممتنون لكم لدعوتكم إلى عقد هذا الاجتماع المفتوح لبحث الحالة في أفغانستان وتدابيرها بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، وهما موضوع التقرير الكامل (S/2004/634) الذي تقدم به الأمين العام لنظر المجلس فيه. ونود أن نعرب عن امتناننا العميق للسيد أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، نظرا لتلخيصه ذات التقرير لنا في خطوطه العريضة.

في السنوات القليلة الماضية أحرزت أفغانستان تقدما ملحوظا على طريق التطبيع. ولا شك في أن الفضل في هذا التقدم يرجع إلى حكومة أفغانستان التي تقود مصير البلاد رغما عن كل العوائق في الطريق الذي رسمته المؤتمرات الدولية في بون وبرلين. كما نعزو هذا التقدم إلى المجتمع الدولي الذي ساعد عملية السلام التي بدأت في البلاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ولم يكن في الاستطاعة استكمال المراحل الهامة بنجاح بدون التعبئة الثنائية والمتعددة الأطراف من جانب الشركاء من أجل استعادة حكم القانون والمصالحة القوية وإعادة البناء في أفغانستان.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى القيود العديدة التي تحول دون إحراز الحكومة الحركة صوب السلام المنشود في بناء أسس دولة ديمقراطية متمسكة عن عقيدة بتعزيز التنمية

الأخيرة، حتى في مناطق في شمالي وغربي أفغانستان التي كانت تعتبر فيما مضى مناطق منخفضة الخطورة. كما أن التقدم بترع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج لقوات الفصائل ما يزال غير كاف. واشتمل العديد من حوادث العنف في الأسابيع الأخيرة قتالا بين الفصائل واستخدام الأسلحة الثقيلة. ولذلك فإن قدرة قوات الفصائل على تقويض نتائج الانتخابات تؤكد الأهمية الملحة للإسراع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومرة أخرى، وجهت أعمال العنف المتزايدة إلى موظفي ومكاتب أمانة الانتخابات والعاملين مع الأمم المتحدة، مما يعرض العملية الانتخابية للخطر. وكما أشير إليه في الكلمات السابقة، تزايدت الهجمات ضد المنظمات الإنسانية غير الحكومية، وخاصة قتل خمسة من موظفي منظمة "أطباء بلا حدود" مما أدى إلى سحب تلك المنظمة لعملياتها في أفغانستان.

لقد أوجدت قوى التطرف والتخرب وصناعة المخدرات المتزايدة بسرعة الموقف المزعزع. وتستخدم المكاسب المالية الناجمة عن صناعة المخدرات الناشطة في دعم أنشطة المتطرفين. هذه الحالة لا تعرض العملية الانتخابية للخطر على المدى القصير فحسب، بل تؤثر سلبا على المدى الطويل أيضا على الجوانب المختلفة لعملية السلام - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحالة حقوق الإنسان، والانتعاش، وإعادة التأهيل وإعادة البناء. إن استمرار وجود المنظمات الإنسانية في أفغانستان حيوي، ذلك لأن خروجها من أفغانستان من شأنه أن يؤثر سلبا على الأنشطة الإنسانية، والتنمية التي تلح الحاجة إليها في البلاد.

ويؤيد وفدي كلية ما خلص إليه الأمين العام بصدد الأهمية الكبيرة للمساعدة الأمنية في أفغانستان لضمان إجراء عملية انتخابية حرة وعادلة وذات مصداقية هناك. وسيوفر هذا بدوره المشروعية السياسية والأساس للحكومة المنتخبة لاتخاذ قرارات والاضطلاع بإجراءات تدعو الحاجة إليها من

الدولي أن يجد الوسائل لمساعدة أفغانستان وذلك للاضطلاع بصورة منتظمة ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل الحد من الصدمات بين الفصائل، وهي الصدمات التي بلغت شدة لم يسبق لها نظير. ونرحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد، وخاصة بشأن انتهاء التسجيل وبداية تخزين الأسلحة الثقيلة. ويجب إيلاء اهتمام خاص للمشاكل المتصلة بحراسة مواقع التخزين.

كما نرحب أيضا بنجاح المؤتمر الدولي المعني بأفغانستان وبالجهود التي يبذلها لإعادة إنشاء قوة الشرطة في أفغانستان، وكذلك التزام ٢٦ دولة من الدول المانحة بتعبئة الموارد الضرورية لهذا الغرض.

وتنق مع التقييم الإيجابي الذي وضعه الأمين العام حول القرار الذي اتخذته مؤتمر قمة اسطنبول الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي، في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لوزع قوات جديدة للسماح بإجراء الانتخابات على نحو سلس.

ونكرر النداء الذي وجهته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بتقديم المساعدة للأحزاب السياسية المسلحة التي ليست لديها الموارد اللازمة للقيام بالعمليات الانتخابية. ولهذا الغرض، لا بد من ضمان حرية الوصول المنصف لتلك الأحزاب إلى محطات الإذاعة والتلفزيون التي تديرها الدولة خارج كابل.

ونرحب بالترتيبات القائمة لتسهيل عودة اللاجئين وللسماع للذين ما زالوا خارج البلاد. بممارسة حقهم في التصويت. ولا يسعنا إلا أن نعرب هنا عن قلقنا إزاء مقاومة حملة مكافحة المخدرات التي يجب أن تستمر للتخفيف من الأثر السلبي لتجارة المخدرات على الوضع في البلاد. ونود أن نكرر هنا المناشدة التي وجهها الأمين العام لزيادة

المستدامة. ويوضح الأمين العام في تقريره الخطوات التي يجب اتخاذها للتغلب على هذه العراقيل. ونعتقد أن مسألة دعم مشروعية الحكومة هامة وذلك لوجود علاقة سببية ومن المشروعية وإزالة المقاومة التي يقوم بها جهات فاعلة غير رسمية وشبكات غير رسمية تتسم بها طبيعة القوة في أفغانستان.

ونحن من جانبنا نربط مباشرة بين مسألة المشروعية وإجراء انتخابات تدور الاستعدادات لها في إطار الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات. ونرحب بالتقدم المشهود الذي تحقق في وضع قوائم الناخبين، مما يدل على أن الشعب الأفغاني يتوق حقا إلى الديمقراطية. ونتفهم الأسباب الموضوعية التي أرغمت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات على تعديل مواعيد الانتخابات. ونعتقد أن على حكومة أفغانستان أن تبذل قصارى جهدها لإيجاد أكثر الظروف ملائمة لإجراء انتخابات حرة وشفافة وديمقراطية حقا. وفي هذا الصدد لا يمكن أن تضيء المشروعية على الجهود الكثيرة للحكومة من أجل وضع الإطار القانوني والمؤسسي في مكانه وتسجيل الهيئة الانتخابية إلا النتيجة السعيدة لهذه العملية.

وصحيح أنه من الضروري ضمان الظروف الأمنية المناسبة. وهذا مطلب يتحدى المجتمع الدولي ذلك لأنه يتطلب زيادة ملحوظة في المساعدة الأمنية الدولية. ومن هذا المنظر، فإن تقدير الحالة في إطار الأمن في البلاد يدعو إلى القلق الشديد بصدد تجدد العنف المتصاعد عبر البلاد، وخاصة أعمال العنف الموجهة ضد العملية الانتخابية وضد موظفي المعونة الإنسانية، وهذا ما نشجبه.

وتدلل الحوادث الكثيرة التي أوردتها التقرير على خطورة الحالة. وهذا يثير التساؤلات حول إمكانية إجراء الانتخابات في الظروف الراهنة، الأمر الذي يؤثر مباشرة في زيادة انتهاكات حقوق الإنسان. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع

وكما سمعنا من السيد آرنو فإن الأمن في أفغانستان ما زال يشكل مصدرا للقلق العميق. ونحن نوافق ذلك التقدير. فبدون الأمن لا يمكن أن يسود الاستقرار أو التقدم في العملية السياسية، أو التعمير أو الانتعاش.

وتواجه أفغانستان الآن تحديا كبيرا في الانتخابات المقبلة. وتولي باكستان أهمية كبيرة لهذا المعلم الرئيسي على طريق عملية بون. وبنفس الأهمية، ينبغي أن تكون الانتخابات حرة وعادلة ونزيهة. وبينما أسعدنا تسجيل أكثر من ١٠ ملايين ناخب أفغاني، نشعر بالقلق لأنه لم يجر تسجيل كاف للناخبين في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من أفغانستان بسبب شواغل أمنية. وفي الوقت ذاته، فإننا لا نزال نشعر بالقلق بأن المصالح المتأصلة لدى أبطرة الحرب الأقوياء ستحاول تقويض العملية الانتخابية أو التأثير فيها على نحو غير منصف. ولذلك فإننا نؤمن بأن من الضروري لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان أن تواصل توفير الأمن المبكر والفعال والمعزز للعملية الانتخابية في جميع أرجاء البلاد.

وتقدم باكستان كامل تعاونها ودعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وللمنظمة الدولية للهجرة والحكومة أفغانستان في الاستعدادات التي تقوم بها من أجل مشاركة اللاجئين الأفغان الموجودين خارج البلاد في باكستان في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولهذا الغرض، وقّعت باكستان على مذكرة تفاهم في ٢٠ تموز/يوليه مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ومع الحكومة الأفغانية. كما أعلننا عن تبرعنا بخمسة ملايين دولار لذلك الغرض. و تيسر باكستان حاليا تحرك العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وفي المنظمة الدولية للهجرة في مختلف مخيمات اللاجئين الموجودة في المقاطعة الحدودية الشمالية الغربية وفي بالوتشستان.

المساعدة المقدمة لأفغانستان لكي تواصل حملة مكافحة المخدرات بالتعاون الوثيق مع بعض البلدان في المنطقة.

وفي الختام، نود أن نشيد بالمثل الخاص للأمين العام، السيد جون آرنو، على ما يطلع به من أنشطة، بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، في ظل ظروف نعرف جميعا مدى صعوبتها.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، استحووا لي أن أضم صوتي إلى أصوات الذين أعربوا لكم ولشعب الاتحاد الروسي عن أبلغ التعازي على الخسائر في أرواح الأبرياء التي أعقبت حادث تحطم الطائرتين الروسييتين في بلادكم بالأمس.

أود أن أستهل بياني مقدما الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد جون آرنو، على الإحاطة التي وافي بها مجلس الأمن حول الحالة الراهنة في أفغانستان.

لقد أهدى الرئيس كرزاي زيارة رسمية لإسلام آباد استمرت يومين، عقد أثناءها محادثات موسعة حول عدد من القضايا مع الرئيس مشرف ورئيس الوزراء، تشودري شوجات حسين. وفي نهاية المحادثات قال الرئيس كرزاي إن النتيجة التي تمخضت عنها تلك المناقشة كانت إعادة تأكيد للعلاقات الأخوية التي تربط بين البلدين وإعادة تأكيد جديد لنضالنا المشترك ضد الإرهاب. وقال الرئيس مشرف، من جانبه، إن أي شخص يحاول أن يشن أنشطة إرهابية في أفغانستان أو أن يعطل عملية الانتخابات لن يُسمح له بأن يفعل ذلك من داخل باكستان، وقال إننا سنتخذ ضده الإجراءات المناسبة. والجيش الباكستاني يعمل بقوة ضد تنظيم القاعدة. ونحن نعرف أنهم في تحرك دائم؛ فهم مشردون ومشتتون في عدد من الوديان التي يلوذون بها.

وبالتالي، فإن باكستان لا تألو جهدا في مساعدة أفغانستان في جميع المجالات الممكنة، وخاصة في مجال الأمن.

منازل السكان، واعتقلوا أعداءهم بطريقة تعسفية وعذبوهم في سجون خاصة“.

والخطأ الأكبر، في رأينا، هو الاعتماد على أباطرة الحرب وعلى قوات الفصائل لتوفير الاستقرار في أفغانستان. ونتيجة عن هذا الخطأ نشأ فراغ أمني في أجزاء كبيرة من أفغانستان، خاصة في تلك الأجزاء التي لا تبسط فيها الحكومة المركزية سلطتها، ويتفشى فيها غياب القانون والفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولقد كان من جراء ذلك استبعاد قطاع كبير من المجتمع الأفغاني، وخلق الظروف التي سمحت للمتطرفين وغيرهم بتقويض العملية السياسية.

انعدام الأمن في الجنوب والجنوب الشرقي ليس مسألة يصعب فهمها. فهناك، أولاً، تنفير بسبب الاستبعاد السياسي وأنشطة عصابات المخدرات والمجرمين. هذه الظروف تشبه تلك التي سادت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، وهو الوقت الذي شهد ظهور حركة طالبان.

ولا يوجد أيضاً حضور أمني في الجنوب أو الجنوب الشرقي. وقوات التحالف منخرطة في أنشطة لملاحقة الإرهابيين. إن القوة الدولية للمساعدة الأمنية منتشرة في كابل وقندز وليس لديها حضور حقيقي لتوفير الأمن الحقيقي في الجنوب. أما الجيش الأفغاني الوطني فهو صغير - لا يتجاوز عدد قواته ١٣ ٥٠٠ جندي في هذه اللحظة - وعاجز عن التغلب على التحديات الأمنية. بل إنه يعاني في الجنوب مما أسميه عجزاً أو خللاً إثنياً. وإلى أن تصبح القوات الوطنية الأفغانية قادرة على تقديم أمن ذي مصداقية، ستبقى المسؤولية على عاتق القوات الدولية - لا سيما على القوة الدولية للمساعدة الأمنية - ملء هذا الفراغ والارتقاء إلى مستوى التحديات لخلق ظروف أمنية، خاصة في الجنوب والجنوب الشرقي. ونرى أنه بدون زيادة كبيرة في القوة

وبينما يسرنا مشاركة اللاجئين الأفغان الموجودين في باكستان في الانتخابات الرئاسية، فإننا نأمل أيضاً أن تتاح لهم الفرصة لأن يشاركوا في الانتخابات البرلمانية المقبلة. هؤلاء الناس مواطنون أفغان، ولذلك فإنهم يحتفظون بحقهم الديمقراطي في التصويت في أية انتخابات تجري في أفغانستان في المستقبل. والأفغان الموجودون حالياً في باكستان ليسوا عمالاً مهاجرين، ولكنهم لاجئون فروا من بلادهم بسبب الحرب والمعاناة. وبالتالي، فإننا ننتظر اليوم الذي يُعاد فيه توطئ جميع الأفغان الموجودين حالياً في باكستان في أماكن إقامتهم الأصلية في أفغانستان.

إن جميع التهديدات للأمن الأفغاني تنبعث من داخل أفغانستان، ونحن نتفق على أن هذه التهديدات تأتي من قادة الفصائل ومن أباطرة الحرب المجرمين ومن المتطرفين أيضاً، بمن فيهم متطرفون ينتمون إلى تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ولكن كما قال الرئيس كرزاي في ١٢ تموز/يوليه فإن أباطرة الحرب وجيوشهم الخاصة هم أكبر تهديد للأمن في أفغانستان، وتهديدهم أكبر حتى من ذلك التهديد الذي تمثله حركة طالبان.

والمقال الذي نشر قبل ثلاثة أشهر في مجلة "فورين أفييرز" بقلم كاثي غانون، التي تعرف أفغانستان حق المعرفة، جاء فيه ما يلي:

"أباطرة الحرب حكموا البلاد مدة سنتين، ويبدو أن أفغانستان بدأت تنحل فتتحول إلى ما يشبه دولة مخدرات يمكن أن تُفقد فيها السيطرة على كل شيء. فأباطرة الحرب ليسوا منغمسين في الفساد والمخدرات فحسب، بل أنهم مدانون أيضاً، وفقاً للجنة حقوق الإنسان الأفغانية، بالإساءة إلى السكان وإزعاجهم. فلقد سرق أباطرة الحرب

لقد مارست باكستان سياسة صارمة بعدم التدخل في الأحداث الداخلية في أفغانستان. وتمديد التعاون الكامل في الحرب ضد الإرهاب. واتفقنا حول العلاقات الودية، ومذكرة التفاهم حول الأمن والعقاقير وعمل اللجنة الثلاثية المؤلفة من باكستان وأفغانستان والولايات المتحدة هي دلائل واضحة على التزامنا وسياستنا. وقد اتخذت باكستان تدابير ملموسة في مكافحة الإرهاب لاعتراض المشتبه فيهم ووقف التسلسل عبر الحدود الباكستانية - الأفغانية.

لقد نشرنا ٧٥ ٠٠٠ جندي وأنشأنا ٨٠٠ موقع وعددا من الحصون على امتداد الحدود مع أفغانستان. واستوعبنا المناطق المحظورة في المناطق القبلية في جنوب وزيرستان وخيبر وموهيند. وأنشأنا قوة رد سريع للتعامل مع الإرهابيين. ونقوم بعمليات الاستطلاع الجوي على الحدود ونستخدم قوات محمولة على الطائرات المروحية. كما قمنا بتسييج ٢٥ كيلومترا من الحدود ووضع الأضواء الكاشفة وكاميرات الفيديو على معابر الحدود. وأنشأنا قوة اعتراض في بلوشستان لمنع التسلسل. وبالإضافة إلى ذلك تستمر عمليات الجيش الباكستاني في وكالة جنوب وزيرستان. وقد قتلت قواتنا ١٦٥ إرهابيا ومقاتلا، بضمنهم القائد نيك محمد، وألقت القبض على عدة مئات آخرين. وتعمل قواتنا في أكثر الأراضي صعوبة ووعورة. وقد راح ضحية هذه العملية ١٠٠ من أفرادنا.

وتستمر باكستان في جهودها على الرغم من العجز في القدرة التقنية في المعدات والمركبات الجوية غير المأهولة ومعدات الاستطلاع والطائرات المروحية المقاتلة وأجهزة الرؤية الليلية ونظم الاتصال الطويل المدى. كما واصلنا هذه الحملة بدأب بوجه معارضة شديدة من جماعات متطرفة معينة داخل باكستان. لذا فلا وجود لأي شك في التزامنا بإزالة التامة لخطر الإرهاب من بلادنا. وقد اعترف الرئيس كرزاي بالتزامنا عندما تحدث أمس عن توكيد أوامر الإخوة

وبدون الانتشار النشط للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في جميع أرجاء أفغانستان، فلن يكون هناك نزع السلاح لقوات الفصائل ولا تسريحها أو إعادة إدماجها.

أود أن أسأل السيد جان آرنو كيف توصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إلى النتيجة القائلة إن تعداد الميليشيات يقدر بحوالي ٥٠ ٠٠٠ بدلا من ١٠٠ ٠٠٠ كما كان مقدرا في السابق. وهل نجحت عملية التخفيض تلك من استبعاد الميليشيات المنتمية إلى بعض أعضاء الحكومة، أم تم اللجوء إلى حسابات أخرى أدت إلى تغيير الأرقام؟ إننا نرى أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستمضي حين يوافق جميع قادة الفصائل على تسريح ونزع سلاح حقيقيين للمليشياتهم، وليس الانضواء من جديد تحت ما يسمى القادة الوطنيين. ذلك لن يغير طبيعة الميليشيات.

وما دامت الظروف الأمنية متدهورة وما دام أباطرة الحرب والجرمون يعيشون فسادا، فإن ظروفنا مماثلة للظروف التي كانت سائدة في ١٩٩٢-١٩٩٣ يجري خلقها من جديد. تلك الظروف أدت إلى ظهور الطالبان. وها هي الفوضى وغياب الأمن تتسبب في التطرف مرة أخرى. ولسوء الحظ وعوضا عن معالجة تلك المشاكل بشكل مباشر، هناك أطراف تحاول إلقاء اللوم عن غياب الأمن في أفغانستان على باكستان. ويبدو أنه يوجد لدى البعض، وبخاصة لدى أفراد معينين، نزوع إلى إيجاد كبش فداء لعجزهم عن التعامل مع التهديدات الفعلية للأمن في أفغانستان. وبعض مسؤولي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، مع الأسف، يبدو كأنهم يروجون لنفس تلك الأفكار أو يلعبون لعبتهم. وقد لاحظت باكستان ذلك ووضعته نصب أعينها، وستتطلع إلى تطمينات بالموضوعية والتزاهة من جانب الأمم المتحدة.

نعمل الآن، وسنظل نعمل، كل ما في وسعنا، بما في ذلك تأمين الحدود الطويلة، الصعبة القاسية بين بلدينا.

ومع ذلك، ينبغي ألا تكون هناك أية محاولة للتقليل من أهمية الأمن الداخلي والمشكلات السياسية في أفغانستان. كما ينبغي ألا يخامرنا شعور بالرضى بشأن مستويات الأمن غير الكافية في دعم التعمير الذي يقدمه المجتمع الدولي في أفغانستان. وهناك الكثير الذي من الضروري أن يقوم به المجتمع الدولي في كل المجالات التي تؤثر على الأمن والتعمير. وتبادل إلقاء اللوم، وإيجاد كباش فداء يتحملون مسؤولية الفشل في أفغانستان ومطالبة الذين يعملون الكثير فعلا بأن يعملوا أكثر ممارسات غير منصفة وغير مقبولة وستكون في نهاية الأمر عاملا للانحزام النفسي.

السيد تومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أطلب إليكم أن تفضلوا، سيدي الرئيس، بنقل تعازي المملكة المتحدة إلى حكومة وشعب الاتحاد الروسي بمناسبة الكارثة الجوية المزدوجة التي عانيتم منها اليوم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أريد أن أبدأ بشكر السيد جين أرنو، ليس فقط بسبب ما وجدت أنها إحاطة إعلامية متماسكة جدا ولكن أيضا بسبب الجهود العديدة التي لا يزال يبذلها فريقه وهو شخصيا. إننا جميعا نركز اهتمامنا صباح اليوم، على وجه الخصوص، على عملية الانتخابات، وأعتقد أن المستوى المرتفع لتسجيل الناخبين يمثل إنجازا تقنيا كبيرا من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والأفراد

بين باكستان وأفغانستان و”إعادة التأكيد على صراعنا المشترك ضد الإرهاب“.

إن الأمن أساسي أيضا لإعمار وتطوير أفغانستان. ولكن الإعمار بدوره سيحسن من آفاق الأمن. وقد تبرعت باكستان بـ ١٠٠ مليون دولار لإعمار أفغانستان. وتستخدم تلك الأموال في قطاعات حددها الأفغان أنفسهم. هناك مشاريع جارية لتطوير الهياكل الأساسية، كالمدارس والمستشفيات؛ وتعييد طريق تورخام - جلال آباد، الذي سيتم إكماله في حزيران/يونيه؛ ومد السكك الحديدية بين شامان - قندهار. وباكستان تساعد أفغانستان أيضا في بناء القدرة لدى مؤسسات الدولة الضرورية في إنفاذ القانون والدبلوماسية والنظام القضائي والجمارك وخدمات البريد والضرائب والمصارف والمالية وتدقيق الحسابات. وخلال زيارة الرئيس كرزاي، اتفقنا على رفع مستوى التجارة لأكثر من بليون دولار الذي هو المستوى الحالي، ونعمل سويا مع أفغانستان وتركمانستان لمد خط أنبوب غاز، وهو مشروع ينطوي على فائدة عظيمة للمنطقة بأكملها.

إلا أننا نبقى قلقين، فعلى الرغم من التعهدات الكبيرة التي قطعت في طوكيو وبرلين، ما زالت أفغانستان تتسلم مبالغ في مجال الإعمار أقل بكثير مما هو مطلوب. وحتى لو تم الوفاء بالتعهدات المقطوعة في كلا المؤتمرين، فستظل أفغانستان تتلقى بالنسبة للفرد مساعدات أقل مما يجري تقديمه في ظروف مماثلة في حالات الأزمات الأخرى.

قبل عامين، وخلال زيارة الرئيس مشرف الأولى لكابول، قال للرئيس كرزاي ”خطتكم هي خطتنا“. وتلك لا تزال سياسة باكستان. وأفغانستان سلمية، مستقرة مزدهرة تحقق أفضل مصالح باكستان. ولتحقيق ذلك الهدف،

مرتفعاً يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر بين اللاحقين الأفغان في إيران وباكستان وكذلك داخل أفغانستان.

لكن، كما أشار متكلمون كثيرون قبلي، مع أن تسجيل الناخبين كان مبشراً بالخير، لا تزال الحالة الأمنية هشة ومثيرة للجزع البالغ. وبعد الانتخابات ستظل هناك تحديات أمنية. وذلك يؤكد أهمية القدرة على البناء لتمكين الأفغان من العمل لتوفير الأمن لأنفسهم، حتى إذا كان لا يزال على المجتمع الدولي، في الوقت نفسه، أن يقدم المساعدة الأمنية الضرورية عن طريق القوة الدولية للمساعدة الأمنية وأفرقتها لتعمير المقاطعات، وأيضاً عن طريق نشاط التحالف المستمر. ولهذا، نحن بحاجة إلى التركيز أيضاً على بناء نظام العدالة الجنائية والدفع بتوفير العدالة وحكم القانون، أي بعبارة أخرى، هناك تحديات طويلة الأجل وكذلك التحدي القصير الأجل الخاص بيوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

أحد تلك التحديات التقدم بزع السلاح، والتسريح وإعادة الاندماج. إن التقدم لا يزال بطيئاً لكن، كما سمعنا صباح اليوم، يمكن تسجيل تقدم قوي في سياق الظروف الصعبة على أرض الواقع. وترى المملكة المتحدة أن من الحيوي أن يُتمسك بالوعود والتعهدات التي قطعها على أنفسهم المرشحون للانتخابات الرئاسية بزع السلاح أو الابتعاد عن السيطرة العملية على قوات الميليشيا. ونحن نعتقد أن الفترة الواقعة بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية توفر فرصة خاصة لإحراز تقدم سريع بخصوص نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. ومن المهم اقتناص تلك الفرصة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تحديد الطرق اللازمة لتوفير دعم فعال في هذا المجال.

الأفغان والدوليين العاملين في عملية الانتخابات، الذين أبدوا شجاعة ومهارة كبيرتين في تحقيق هذه النتيجة.

لكن الأمر أكبر من مجرد إنجاز تقني: إنه تطور سياسي كبير. إنه دليل على تصميم الشعب الأفغاني الملحوظ على ممارسة حقوقه الديمقراطية الجديدة. وهو غير بالغ الكمال لكنه يعني أن زمن مرتكبي العنف يوشك أن يزول. هناك الآن احتمال بأن يجرى تطور أفغانستان عن طريق القنوات السياسية السلمية. والواضح بجلاء، في اعتقادي، أن طالبان والقوى غير الديمقراطية الأخرى تستهدف بالتحديد، كما سمعنا صباح اليوم، العملية الانتخابية. وهم يعلمون أن الانتخابات الناجحة ستلحق بهم الهزيمة.

اتفق مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول في حزيران/يونيه على توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والاتفاق بعد ذلك على تخصيص موارد لمساعدة الأفغان على توفير الأمن للعملية الانتخابية أمر هام. لكن تلك الموارد لا بد أن توفر بأسرع وقت ممكن. ومن المهم بنفس القدر ألا تفقد قوة الدفع التي وراء توسيع نطاق القوة الدولية وأن تندفع القوة إلى غرب البلاد.

لكن السفير أكرم ليس مخطئاً في التركيز على الوضع في جنوب البلاد وغربها بشكل خاص. إننا نشعر بالقلق إزاء نقص الحريات السياسية هناك. وفي اعتقادي المسألة ليست مسألة مطالبة البعض بالعمل أكثر من غيرهم، لكنها مسألة مطالبة الجميع - المجتمع الدولي، بما فيه جيران أفغانستان - بأن يعملوا حتى ما هو أكثر لدعم أفغانستان في كفالة أن تكون الانتخابات بعيدة عن التخويف والعنف. وأنا أعتقد أن السيد أرنو سيتفق على أن من المهم استعمال الأيام المتبقية قبل ٩ تشرين الأول/أكتوبر لضمان أن يكون إقبال الناخبين

روسيا أمس. أشكر السيد جان آرنو، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية، وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2004/634).

قبل أربعة أشهر عقد مجلس الأمن جلسة علنية (انظر S/PV.4941) للترحيب بالنتائج الهامة لمؤتمر برلين. وبذلت الحكومة الأفغانية جهودا متواصلة، بمساعدة المجتمع الدولي، لتعزيز عملية بون ولتنفيذ توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه في برلين؛ وقد أحرز قدر كبير من التقدم. إننا نقدر الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

ويشكل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وإنشاء حكومة تمثيلية بالكامل مهمتين تحظيان بالأولوية بالنسبة لأفغانستان. وستشكل الانتخابات معلما هاما في عملية السلام هناك. ونحن نرحب بحقيقة أن موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قد حدد. ويضع الشعب الأفغاني آمالا كبيرة على الانتخابات من أجل تحقيق الأمن والتنمية في بلده. وبالرغم من أن عملية تسجيل الناخبين شهدت وقوع هجمات عنيفة، فقد أحرز الكثير من التقدم الذي يدعو إلى التشجيع. ويظهر هذا أن لدى الشعب الأفغاني ثقة كبيرة وتصميما فيما يتعلق بتعزيز عملية السلام. والواقع، أن إجراء الانتخابات بشكل ناجح والتعزيز المستمر لعملية السلام وتعمير أفغانستان مهمة شاقة للحكومة الأفغانية وللمجتمع الدولي.

وكما يذكر تقرير الأمين العام، فإن الحالة الأمنية الغامضة بشكل متزايد في أفغانستان تهدد عملية بون. وبالتالي، لا بد من اتخاذ تدابير صارمة للتصدي للإرهاب والشقاق والمشاكل المتصلة بالمخدرات. ومع اقتراب موعد

تعلم المملكة المتحدة، ربما أفضل من غيرها حول هذه الطاولة، نظرا لدورنا بوصفنا دولة رائدة، مدى عظم تحدي آخر طويل الأجل: هو تحدي مكافحة المخدرات. ونحن لا نزال نولي أولوية قصوى للتصدي للمخدرات في أفغانستان. وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2004/634)، التصدي للمشكلة تحد صعب. وليست هناك طرق مختصرة للنجاح فيما تعد مشكلة معقدة وطويلة الأجل إلى حد كبير. وإذا ما كان للتحدي أن يواجه سنحتاج، نحن وغيرنا في المجتمع الدولي، إلى أن نواصل العمل معا. إن لبنات البناء موضوعة في مكائها؛ لكننا بحاجة إلى أن نعزز نشاطنا على أرض الواقع؛ وبطبيعة الحال، سيكون الأمن المتزايد عبر أفغانستان والتصدي للفساد أمرين أساسيين.

أريد أن أختتم بكلمة عن حقوق الإنسان، التي تثير القلق. نحن نشاطر تقييم الأمين العام، وندعو الحكومة الأفغانية إلى النظر بجدية في التقرير القادم لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وبشأن العدالة الانتقالية.

ونشهد أوجه تحسن في حقوق الإنسان بوصفها مرتبطة على نحو لا ينفصم بالمزيد من أوجه التحسن في الأمن والحكم. ومرة أخرى، فإن الدعم الدولي المتضافر لإعادة بناء مؤسسات الأمن الوطني والشرطة، بالترافق مع المزيد من نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ستكون أمورا جوهرية في هذا الصدد. ولكن الحكومة الأفغانية يمكنها أيضا أن تفعل المزيد، بما في ذلك وقف تعيين منتهكي حقوق الإنسان المعروفين في المناصب الحكومية.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود في البداية أن أنقل إلى حكومة روسيا وشعبها أسف الوفد الصيني وتعازيه حيال حادثي تحطم الطائرتين اللتين وقعتا في

وتولي الصين أهمية كبيرة لعملية تحقيق السلام والتعمير في أفغانستان وتدعم هذه العملية. وسنقدم هذا العام مساعدة بمبلغ ١٥ مليون دولار. وستكون المساعدة التي تقدمها الصين بمبلغ مليون دولار لإجراء الانتخابات في أفغانستان على أرض الواقع في نهاية أيلول/سبتمبر. وفي ١٠ حزيران/يونيه، كان المهندسون الصينيون الذين يعملون في أفغانستان ضحايا لهجوم إرهابي؛ حاد فيه ١١ من المهندسين الأبرياء بأرواحهم في سبيل عملية السلام والتعمير في أفغانستان. إننا نستنكر بشدة تلك الوحشية العنيفة ونطالب بتقديم مرتكبيها للعدالة. وأود أيضاً أن أؤكد من جديد على أن الصين لن تخضع للإرهاب أياً كان نوعه وستشارك بنشاط، كما ظلت دائماً، في عملية تحقيق السلام والتعمير في أفغانستان.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن ألتبس منكم أن تنقلوا إلى حكومة الاتحاد الروسي وشعبها أعمق أسفنا حيال مقتل مواطنيكم في الكارثتين الجوييتين الأخيرتين.

وتؤيد فرنسا بشكل كامل البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره (S/2004/634) وللسيد جان آرنو، ممثله الخاص، على إحاطته الإعلامية المميزة التي قدمها صباح هذا اليوم.

وبينما نعقد جلسة اليوم، لا شك أننا لا بد أن ننظر في الشواغل المتعلقة بالحالة في أفغانستان. وقد لاحظ المتكلمون السابقون أن تقرير الأمين العام يرى أن التقدم المحرز في إصلاح القطاع الأمني يبقى أبطاً من اللازم وأن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم غير وافية وأن جهود مكافحة المخدرات لم تكن ناجحة كما كنا نتمنى وأن حالة حقوق الإنسان تبقى رديئة.

إجراء الانتخابات الرئاسية، من الضروري والعاجل بشكل أكبر أن يجري تحسين في الحالة الأمنية.

وهنا، اسمحو لي أن أبدي عدداً من الملاحظات. أولاً، نحن نؤيد الحكومة الأفغانية بينما هي تواصل إصلاح القطاع الأمني وتزيد عملها على بناء جيش وطني وشرطة وطنية وتعزز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبحدونا أمل صادق في أن تركز جميع المجموعات العرقية الأفغانية على تحقيق المصلحة الوطنية وأن تسعى إلى إرساء أرضية مشتركة وأن تترك جانبا خلافاتها وتسعى إلى تحقيق الوحدة، وكل هذا بغية المحافظة على السلام والأمن الوطنيين وبذل جهد مشترك نحو إنجاز إعادة البناء الاقتصادي والتنمية.

ثانياً، لا بد من بذل جهود لمكافحة المخدرات. فقد عرّضت زراعة المخدرات والاتجار بها تطور أفغانستان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بالترافق مع الاستقرار الإقليمي، لخطر جسيم. ونحن نقدر تدابير مكافحة المخدرات التي تتخذها حكومة أفغانستان وناشد المجتمع الدولي أن يكرس اهتماماً أكبر لأفغانستان وأن يقدم لها المساعدة في ذلك الصدد. وستستمر الصين في العمل مع بلدان الإقليم لتنفيذ الإعلان بشأن مكافحة المخدرات في إطار إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار.

ثالثاً، ناشد المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء استجابة للنداء الذي أطلقه الأمين العام وأن يوفر مساعدة أمنية وافية لأفغانستان، خاصة للوفاء بالاحتياجات الأمنية خلال الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ونرحب بقرار إسبانيا إرسال قوات إضافية لحفظ السلام إلى أفغانستان. وفي نفس الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته المالية نحو أفغانستان بغية الوفاء بالاحتياجات المالية للبلد فيما يتعلق بإجراء الانتخابات وإصلاح القطاع الأمني وبسط سيادة القانون.

لبعثة الأمم المتحدة وللجهات الفاعلة الأخرى التي أسهمت في تحقيق هذا النجاح وعلى شجاعته.

ثانياً، نعتقد أن أسلوب تنفيذ عملية التسجيل حدد المهمة التالية، مهمة فورية يعهد بها إلى المجتمع الدولي، وهي كفالة الإجراء السليم لانتخابات رئاسية، وبعدها إجراء انتخابات تشريعية. وبطبيعة الحال، أؤيد تعليقات الممثل الخاص ومتكلمين آخرين عن الأهمية التي يولونها في هذا السياق لإيجاد أفضل ظروف أمن ممكنة. وتعزيز جهودنا في هذا المجال أمر منوط بنا جميعاً.

وأذكر أن فرنسا، من جانبها، قد عززت وجودها العسكري في أفغانستان من خلال نشر القوة الأوروبية والفيلق الفرنسي الألماني. ويقود القوة الدولية للمساعدة الأمنية جنرال فرنسي. وقد رفعنا أيضاً عدد موظفينا في القوة. وقد فعلنا مثل ذلك في إطار التحالف، ونعزز أيضاً جهودنا في دورة التدريب الثالثة لضباط الجيش الأفغاني. وسيتراوح عدد أفرادنا العسكريين بين ١ ٠٠٠ و ١ ٥٠٠ في الأيام المقبلة.

وأخيراً، السبب الثالث لتركيزنا على العملية الانتخابية هو الأهمية الكبيرة للانتخابات الرئاسية. ونعتقد أنه بإجراء الانتخابات الرئاسية، ستفتح صفحة مهمة جداً في أفغانستان اليوم. ونعتقد أن هذه الانتخابات ستحدد بداية نهاية القوى التي تحاول وقف تقدم أفغانستان وتعميرها. ونرى أن من المهم ذكر أن هناك عدداً من البرامج والجهود التي بدأ المجتمع الدولي في تنفيذها قبل شهور كثيرة - ونعلم حدودها وأنها لا تعطي التأثير المطلوب ولكن ستبدأ تلك الجهود والبرامج في ذلك الحين في أن يكون لها تأثير متزايد وستكتسب قوة حينما نفتح هذه الصفحة المهمة التي وصفها السيد أرنو ببساطة أنها صفحة النظام الشرعي الذي اتفق عليها الأفغان للإمساك بزمام الأمور في أفغانستان.

ومن ضمن تلك الشواغل، شاغل واحد لا بد من إبرازه، وهو تدهور الحالة الأمنية في الأسابيع والأشهر الأخيرة. ولا شك أن أسباب هذا التدهور عديدة: وهي ازدياد الصراع بين الفصائل وانبعاث طالبان وربما بروز حالات من الإجرام الرئيسي. ومهما كانت الأسباب، فإن موظفي المعونة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة هم ضحايا هذا الانعدام المتزايد للأمن. وهنا، نود مرة أخرى أن ندين بشكل قاطع أعمال العنف تلك. وقد اضطرت منظمة دولية كبرى على الانسحاب من أفغانستان. ونحن نحترم قرارها. وقد بدأت مناقشة بشأن أسباب انسحابها. وفي رأيي، فإن أفضل طريقة لاحتتام تلك المناقشة ستكون مطاردة المذنبين بإصرار واعتقالهم وتقديمهم للعدالة. ومن الأهمية بمكان أن تأخذ العدالة مجراها، وخاصة في حالة الأفراد البغضاء المسؤولين عن الجرائم ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، اختار الممثل الخاص أن يبرز النجاح - وحتى إذا كان نجاحاً نسبياً، فهو لا يزال مهماً - المحقق في عملية التسجيل والإعداد للانتخابات الرئاسية. ونعتقد أن السيد أرنو كان محقاً، ونعتقد أن تلك العناصر ذات أهمية كبيرة للأسباب الثلاثة التالية.

أولاً، مثلما ذكر آخرون قبلي، يتضح أن ما أظهره الأفغان أنفسهم من تصميم وشجاعة في أداء واجباتهم المدنية أفضل استجابة للعوامل الباعثة على السخرية والتشاؤم التي يمكن أن تسود في بعض الأحوال في تحليلنا. ويتضح أن مقاومة الرجال والنساء الأفغان للضغوط والعنف من الذين يريدون منعهم من ممارسة حقوقهم بصفتهن مواطنين أفضل شهادة على تصميم الشعب الأفغاني على الخروج من الحالة الراهنة وإعادة بناء البلد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن أذكر أن ما أنجز وما سينجز دلالة لافتة للنظر على القدرات التقنية

المساعدة إلى أفغانستان وخاصة العاملين في مجال الانتخابات، الذين أنجزوا عملا ممتازا في ظل ظروف صعبة جدا. مغامرين أحيانا بحياتهم.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الأفغانية في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر برلين، وخاصة في مجالات الإدارة العامة وإدارة الميزانية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية. ومع ذلك، يجب التأكيد على القضاء على الفقر وتعزيز حكم القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

ونذكر أن الحالة الأمنية تبعث على قلق متزايد، وفي الواقع نشهد تدهورا دائما للحالة. وهذا يجازف بتأثير سلبى على إجراء الانتخابات وإضعاف عملية السلام وعرقلة جهود التعمير. وقد شهدت مناطق الجنوب والجنوب الغربي، حيث تظل الطالبان والجماعات المتطرفة الأخرى نشطة عسكريا، اندلاعا مجددا للهجمات على الشرطة والجيش الوطني الأفغاني والعاملين في المجال الإنساني. وقد أدى ذلك، ضمن جملة أمور، إلى انسحاب منظمة "أطباء بلا حدود" التي قيم السكان بأسرهم أنشطتها. وأدت تلك الاعتداءات إلى حرمان السكان من منافع التعمير وأبطأت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج. والتوترات المتصلة بوجود تلك الفصائل مصدر آخر من مصادر القلق في مناطق الشمال والشمال الغربي من البلد - التي كان مستوى الخطر فيها يعتبر من قبل منخفضا - حيث ارتكبت أعمال عنف خطيرة. ولهذا من المهم للغاية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بقوة والتعجيل بتجميع الأسلحة الثقيلة - حيث أن التقدم المحرز في هذين الميدانين لم يكن كافيا - وتوسيع وجود القوات الدولية.

هناك عامل آخر يزعزع استقرار العملية السياسية هو إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وهما يعدان تهديدا خطيرا للتنمية وأمن أفغانستان، ويتطلبان دعما أقوى

وختاما، يؤيد بلدي بشدة الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو. ونؤمن بأنه كان رسول أمل اليوم. ونحن واثقون من أن هذا سيؤتي ثماره إذا واصل المجتمع الدولي بأسره تجميع وحشد خدماته لمساعدة أفغانستان.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): شأنى شأن زملائي، أود أن أنقل إليكم، سيدي، خالص تعازينا ومواساتنا فيما يتعلق بمأساتي الطيران اللتين تسببتا في كثير من الألم والمعاناة للأسر المكومة في روسيا.

وأرحب بالسيد جان أرنو وأشكره على عرضه الممتاز لتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2004/634) وعلى المعلومات القيمة التي قدمها وخاصة فيما يتعلق بالجدول الزمني للانتخابات المقبلة وبما هو في كفة الميزان.

وقد وصلت عملية السلام في أفغانستان إلى مرحلة حرجة اليوم - قد تكون أكثر المراحل حرجا - بإجراء أول انتخابات رئاسية، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، والانتخابات التشريعية التي ستجرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وهذه الانتخابات، التي طال انتظار الشعب الأفغاني لها، خطوة مهمة في تنفيذ عملية بون لأنها ستمكن البلد من وضع أول أسس الديمقراطية والتحرك صوب الاستقرار السياسي والمؤسسي. ونأمل أن تؤدي هذه الممارسة الديمقراطية إلى تشكيل حكومة تمثيلية وأن تجرى الانتخابات في ظروف مثالية من الإنصاف والشفافية وأيضاً الأمن، التي أهميتها لنجاح الانتخابات بيّنة.

وفي ذلك السياق، نرحب بمعدل التسجيل. وقد تم تسجيل ما يقرب من ١٠ ملايين ناخب تبلغ نسبة النساء فيهم ٤١ في المائة. ويوضح ذلك بجلاء تصميم الشعب الأفغاني على المشاركة الكاملة في عملية إعادة بناء البلد. وفي ذلك الصدد، ينبغي الثناء الخاص على الأمم المتحدة لتقديم

في أقل من شهرين، ستدخل أفغانستان المرحلة الحاسمة الخاصة بانتخابات الرئاسة. والآن، لا أريد الخوض في الأهمية الرمزية لتلك المرحلة الأساسية في تحول أفغانستان الديمقراطي، لكنني أريد أن أشير إلى عدة جوانب لا تزال تشكل، في رأينا، شروطا رئيسية مسبقة لإجراء الانتخابات الرئاسية. وينبغي أن يكون الهدف النهائي لإجراء انتخابات حرة عادلة تتسم بالمصداقية. وبلوغ ذلك الهدف، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا في دعم الأفغان على مواجهة التحديات المتبقية في الأشهر المقبلة: تحسين الحالة الأمنية، والتعجيل ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومواصلة عملية تسجيل الناخبين.

أولا، بالنظر إلى ثلاثي العنف المتطرف والتحزب وصناعة المخدرات - وهي التهديدات الرئيسية للحالة الراهنة في أفغانستان - هناك، دون شك، حاجة إلى تركيز أكبر على الأمن. وبشكل خاص، يبدو نهج الانتخابات قد وُلد انبعاثا لم يسبق له مثيل لأنشطة يرتكبها الذين يعارضون العملية السياسية وعملية تحقيق الاستقرار. وفي هذا السياق، تتفق اتفاقا تاما على الفكرة التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره بأنه حتى تكفل الظروف المواتية لانتخابات حرة عادلة، فإن زيادة المساعدة الأمنية الدولية زيادة قاطعة لا غنى عنها. ويجب الاضطلاع بعمل أكثر لاستعادة مناخ أمني يتفق وتوسيع الأنشطة الإنسانية والإنمائية. ومن الأساسي بنفس القدر التدابير الأمنية المطلوبة لضمان سلامة أكبر لأفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها.

ومما لا شك فيه أن منع زعزعة الاستقرار من أن تتفشى في أفغانستان يجب أن يقابله إصرار من المجتمع الدولي على الوفاء بتعهداته. وفي هذا الشأن، ترحب رومانيا بالقرارات التي اعتمدت في مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول، ونحن نعتقد أن إنشاء أفرقة جديدة لتعمير المقاطعات والالتزام بموارد جديدة حاسمان لمستقبل

لتدابير الاستتصال والتحریم التي وضعتها الحكومة الأفغانية للقضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة. ويجب علينا أيضا أن نشجع على زراعة المحاصيل البديلة، وأيضا على التعاون بين أفغانستان وجيرانها بهدف إنشاء منطقة أمن على امتداد حدودها.

ختاما، يجب أن يستمر الدعم الدولي في مجال الأمن لإنجاز العملية التي بدأت باتفاق بون و لضمان نجاح الانتخابات المقبلة. ومن الأساسي أيضا العمل على كبح العنف بين الفصائل، وعلى تيسير نشر قوات أمن أفغانية ومساعدتها على إنهاء الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي هذا الصدد، كان القرار الذي اتخذته حلف شمال الأطلسي بزيادة القوات المنتشرة في أفغانستان - كما بين الأمين العام في تقريره - مشجعا للغاية. لكن من المهم أن ينفذ ذلك القرار بسرعة.

السيد دوميترو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، وللاتحاد الروسي حكومة وشعبا تعازي رومانيا القلبية على الحادثتين المأساويتين اللتين أسفرتا عن سقوط طائرتين روسيتين. ونعرب أيضا عن مواساتنا العميقة للأسر المكبوتة.

يسرني أن أشارك الوفود الأخرى في شكر الممثل الخاص للأمين العام لشؤون أفغانستان، السيد جان آرنو، على إحاطته الإعلامية الافتتاحية الممتازة، التي وفرت لنا عرضا مستحدثا مفيدا للحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (S/2004/634).

تؤيد رومانيا البيان الذي سيدي به بعد قليل الممثل الدائم لهولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك، سأقتصر على تعليقات محددة.

ثالثاً، فيما يتعلق بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، نعتقد أن هناك حاجة إلى المزيد من التقدم لضمان مناخ أكثر أمناً لعقد الانتخابات. ومع ذلك، ينبغي تناول مسألة إعادة إدماج الجنود السابقين بحذر، وعلى وجه الخصوص في ضوء مستوى البطالة المرتفع الحالي ومع مراعاة احتمالات توليده المزيد من انعدام الاستقرار.

في الختام، وبالنظر إلى الشراكة العامة بين أفغانستان والمجتمع الدولي - كما جرى التأكيد عليه مجدداً في مؤتمر برلين - نود أن نبرز بإيجاز إمكانية التعاون الإقليمي لدفع استقرار وتنمية أفغانستان. وقد أكد الإعلان الصادر في المؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي عقد في أيار/مايو في بشكك، وبحق، أهمية التعاون الإقليمي لإنعاش أفغانستان وللاستقرار في المنطقة. ورومانيا تشجع بقوة أفغانستان والبلدان المجاورة لها على تطوير مشروعات محددة للتعاون على المستوى الإقليمي، سواء في المجال الاقتصادي أو في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

الرئيس (تكلم بالروسية): والآن، أدلي ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن امتناننا على كل عبارات التعازي الموجهة إليّ بسبب الكارثتين الجويتين اللتين وقعتا في نفس الوقت بالأمس، وأودتا بحياة عشرات الأشخاص. شكراً لكم جميعاً أيها الزملاء.

إنه ليسعدني أن أرحب بالمثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، السيد جون آرنو، وأشكره على إحاطته الوافية عن الوضع القائم في البلاد. ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في أفغانستان (S/2004/634) وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان.

وأفغانستان. ومساهمة حلف شمال الأطلسي المتزايدة في أفغانستان تدل مرة أخرى على الوزن السياسي والأثر الفعال للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تثبيت الاستقرار.

ورومانيا، بدورها، تظل ملتزمة بأفغانستان. ومساهمتنا بأفراد وقوات ذات اكتفاء ذاتي في قوة المساعدة الأمنية وفي عملية الحرية الدائمة تصل إلى ٥٠٠ فرد. وفي الوقت نفسه، ستواصل رومانيا المساهمة بتكنولوجيا عسكرية وأفراد عسكريين للمساعدة في بناء قدرة القوات المسلحة الوطنية لأفغانستان.

كما يدل عدد من النجاحات التي تحققت في مجالات الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الدعم الدولي يجب أن يرتبط بقوة بمجهود السلطات الأفغانية نفسها لإنجاز عملية إصلاح المؤسسات الأمنية الوطنية وبسط السلطة في أنحاء البلاد. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تحسن إمكانيات التغلب على العقبات الناشئة نتيجة عقود من الحرب وطبيعة السلطة في أفغانستان في السنوات الأخيرة.

ثانياً، فيما يتعلق بتسجيل الناخبين، نشعر بحماس تجاه تقارير البعثة عن الأعداد المثيرة للاهتمام للأفغان الذين سجلوا أسماءهم للتصويت، ونقدر بشكل خاص كون النساء يمثلن ٤١ في المائة من تلك الأعداد. وتستحق البعثة ثناء قويا للجهود المبذولة في هذا الشأن. وفضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها بحلول نيسان/أبريل من العام القادم، نود أن نؤكد أهمية المزيد من العمل المنسق المستدام الرامي إلى تحقيق توازن متعدد الأعراق على الصعيدين التنفيذي والتشريعي. وينبغي أن تشكل الاختلالات في المعدلات الإجمالية لتسجيل الناخبين بين المناطق تحذيراً خطيراً في هذا الشأن.

وينبغي ألا يساورنا أدنى شك في مشروعية قلقنا بشأن التقدم الهزيل المحرز في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالنسبة للفصائل الأفغانية. وتفرض الحالة الأمنية المتفجرة ضرورة الإسراع بعملية جمع الأسلحة. ولكن يجب ألا يتم ذلك في المناطق المنعزلة وحدها، بل في جميع أرجاء البلد.

وقد أحاطت موسكو علما بالقرار الأخير للهيئة المشتركة لتنظيم الانتخابات فيما يتعلق بالإعداد للانتخابات الرئاسية. ولكن يظل الخطر الحسيم متمثلا في أنه نتيجة لذلك القرار - الذي ينتهك الوثائق الصادرة عن مؤتمر بون وبرلين - سوف تواجه البلاد وضعاً متفجراً مشحوناً بمقاومة مسلحة جديدة وانشقاقات داخلية في هياكل السلطة.

ويرتبط نجاح العملية السياسية في أفغانستان بشكل وثيق بالحفاظ على الدور التنسيقي للأمم المتحدة في عملية التسوية في أفغانستان. وفي الوقت الراهن، تزيد المؤسسات الدولية من حجم أنشطتها في أفغانستان. ويتواجد الآن في أفغانستان منظمة حلف شمال الأطلسي، والفيلق الأوروبي التابع للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، وقوات التحالف والمنظمات غير الحكومية. وقد ازداد أيضاً عدد أفرقة إعادة البناء الإقليمية، كما طُرح الكثير من المقترحات بشأن إدماج تلك الأفرقة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وإنما نعمل من منطلق ضرورة تنظيم معايير مشاركة المؤسسات الدولية، بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، وذلك من دون غموض أو لبس عن طريق فرض ولاية من جانب مجلس الأمن. وبهذه الطريقة فقط يمكننا أن نكفل إضفاء الشرعية اللازمة على الجهود الدولية المبذولة في مجال الأمن.

وإننا نتفق مع الاستنتاج الرئيسي الذي خلص إليه التقرير، ألا وهو أنه يجب الاستمرار في إعطاء الأولوية لمسألة كفالة الجوانب الأمنية في البلاد. ومع اقتراب حلول موعد الانتخابات الرئاسية في أفغانستان يقلقنا بوجه خاص زيادة الهجمات الإرهابية من جانب المتطرفين من طالبان والفصائل الأخرى المعادية للحكومة. وقد زاد عدد الهجمات التي استهدفت القوى الأمنية الوطنية والدولية وموظفي المؤسسات العامة والعاملين في المجالات الإنسانية وممثلي الدول. كما ازدادت الهجمات ضد مواقع الاقتراع وكثرت التهديدات ضد أفرقة تسجيل الناخبين. ومن الواضح أن كل من يكره عملية تطبيع الأوضاع في هذه البلاد يسعى، بكل الطرق الممكنة، إلى تفويض عملية الإعداد للانتخابات الرئاسية المقبلة.

ونتفق مع الأمين العام في الرأي بخصوص ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لتصحيح هذا الوضع. ولا ينبغي أن نقلل من خطورة التهديد الذي تمثله أنشطة زعزعة الاستقرار التي يقوم بها تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان. وقد لفتنا الانتباه مرارا وتكرارا إلى التهديد الخطير المتمثل في إعادة ظهور القوى السياسية والعسكرية لطالبان، واستمرار تسلل المقاتلين إلى أفغانستان، وظهور مجموعات جديدة لطالبان في أفغانستان. إن تعزيز نظرية ما يسمى طالبان المعتدلة ومحاوله الاستهانة بها لا يمكن إلا أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، وسوف يقضي ذلك على كل ما نحقق حتى الآن.

ولكن يبدو أن التركيز في الجهود الأخيرة قد تحول من مجرد حملة ضد طالبان، وأباطرة المخدرات الذين يدعمونها، إلى نزع السلاح، وخاصة نزع سلاح القادة الميدانيين في الشمال، والأغلبية العظمى منهم تؤيد النظام الحالي ومستعدة للدفاع عنه.

مجلس الأمن للشهر الحالي. وأشكركم كما أشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين على إدراج الحالة في أفغانستان في جدول أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر والنظر فيها في جلسة عامة. ويقدم لنا مثل هذا الاجتماع فرصة لتقييم الحالة في أفغانستان عموماً بحضور وفد أفغانستان.

أحرزت الحكومة الأفغانية لما يقرب من ثلاث سنوات تقدماً كبيراً في تنفيذ اتفاق بون الذي أبرم في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي الوقت الراهن، نكون قد وصلنا إلى المرحلة النهائية من تنفيذ اتفاق بون. وستعقد الانتخابات الرئاسية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بينما ستعقد الانتخابات البرلمانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. إن الحماس والدينامية السياسية اللذين ولدتهما هذه الانتخابات بين الأفغان هما مسألتان يمكن أن يدلل عليهما العدد الكبير من الناخبين الذين سجلوا للانتخابات. ووفقاً لبيانات تلقيناها مؤخراً حصل أكثر من ١٠٠٥ من ملايين الأفغان على بطاقات تسجيل الناخبين، وأكثر من ٤١ في المائة من الناخبين من النساء.

وتشارك منظمات سياسية واجتماعية وعناصر فاعلة سياسية على الساحة السياسية الأفغانية في النقاش والحديث السياسيين في هذين الانتخابيين التاريخيين. وهذه التطورات السياسية الإيجابية ضربة قوية للجماعات المتطرفة التي كانت مشتركة في الحملة الدعائية للتخويف والتهديدات الموجهة إلى الأفراد المشاركين في العملية الديمقراطية. ومحاولة عرقلة الانتخابات عن طريق الاعتداءات العنيفة باءت بالفشل. ومن المهم أن نذكر أن الأمم المتحدة أدت، في دورها التريه المركزي، بما أوكل إليها في إعداد الانتخابات وتسجيل الناخبين. وقد قام الممثل الخاص للأمم العام، السيد جين أرنولت، وموظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بدور كبير خلال تلك العملية.

وترتبط أية حلول فعالة للمشكلة الأفغانية بشكل وثيق بالقضاء على الإنتاج المتزايد غير المشروع للمخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع. والتدابير المتخذة من جانب الحكومة الأفغانية في هذا الصدد لا تأتي، حتى الآن، إلا بنتائج محدودة جداً. ويزداد الخطر المتمثل في تحويل أفغانستان إلى دولة يسيطر على اقتصادها الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن الممكن أن تهدد زيادة التطور في الأوضاع في هذا الاتجاه الجهود المبذولة لإصلاح وبناء البلد، كما وأنها ستهدد على المدى الطويل السلام والاستقرار في جميع أرجاء المنطقة.

وفي هذا السياق، فإن روسيا على قناعة بأهمية وضع استراتيجية دولية شاملة لمكافحة المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك إقامة حزام أمني على طول الحدود الأفغانية. ونعقد أن المهمة الرئيسية لمجلس الأمن، في هذه المرحلة، تتمثل في منح أكبر قدر ممكن من المساعدة للسلطات الأفغانية وللمجتمع الدولي لتعزيز إجراءاتهما لمنع زيادة زعزعة استقرار الحالة في أفغانستان عشية الانتخابات، وكفالة تهيئة أنسب الظروف، قدر الإمكان، لعقد هذه الانتخابات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل أفغانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد فرهدى (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن عميق أسفنا وحزننا إزاء حادث تحطم الطائرتين الذي وقع بالأمس في روسيا. وأطلب إليكم أن تفضلوا بنقل تعازينا إلى الحكومة الروسية وإلى الشعب الروسي وإلى أسر الضحايا.

واسمحوا لي أيضاً، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بأخلص التهاني على تعيينكم مؤخراً كمثل دائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وأهنئكم على توليكم رئاسة

ونقدر أيضا المساهمة الكبيرة للفريق ريك هيلبر، القائد الكندي الذي انتهت مدة خدمته. وتطلع أفغانستان إلى توسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية كما هو مخطط، لضمان مناخ آمن خلال الانتخابات المقبلة.

وكما بينا في اجتماعات سابقة عقدها المجلس، فإن بين الانتعاش الاقتصادي والتعمير في أفغانستان، والأمن وتحسين معيشة الشعب الأفغاني علاقات متبادلة. وإعادة التأهيل والتعمير بشكل واضح يعززان سلطة الحكومة ويسهمان إسهاما كبيرا في عملية السلام. وينبغي أن تكون للحكومة القدرة على توفير الخدمات، وطرح المشروعات الكبرى، وبناء الطرق وإيجاد فرص العمل. وينبغي أن يدمج الآلاف من المقاتلين السابقين. ولا يمكن أن يكفل التنفيذ الناجح لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج إلا بتحقيق نمو اقتصادي قادر على البقاء. وتسهم مشاركة المجتمع الدولي النشطة والمساعدة المالية لجهود التعمير وإعادة التأهيل في أفغانستان مساهمة كبيرة في استعادة الديمقراطية ودعم السلام والاستقرار. والصرف الكامل للمبالغ المتعهد بها في مؤتمر برلين الذي عقد في ٣١ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أساسي في هذا السياق.

وخلال الزيارة الرسمية الأخيرة للرئيس كرزاي لباكستان، من ٢٢ إلى ٢٣ آب/أغسطس، قطع الرئيس مشرف على نفسه تعهدا للرئيس الأفغاني مؤكدا له أنه لن يسمح لأحد بأن يستخدم أراضي باكستان للقيام بأعمال ضد مصالح أفغانستان، وأي شخص يحاول القيام بأنشطة إرهابية في أفغانستان أو الإخلال بعملية الانتخابات أو خلق مشاكل تتعلق بالقانون والنظام، لن يسمح له بالقيام بها من باكستان. وستعمل باكستان ضده.

في الختام، أود أن أؤكد للمجلس أنه ليس هناك أي استبعاد لأية جماعة عرقية في أفغانستان، بما في ذلك في

ووفد أفغانستان يعرب عن الشكر للسيد جين أرنو لإحاطته الإعلامية الشاملة في اجتماع صباح اليوم، التي استكمل خلالها باقتدار تقرير الأمين العام المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/634). وأشكر أيضا أعضاء مجلس الأمن لاشتراكهم النشط في المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. لقد أمدونا بأراء وأفكار هامة بشأن الموضوع.

لقد اتجهت المنجزات في أفغانستان نحو تعزيز السلم والأمن. ومع ذلك، بالرغم من ذلك الاتجاه الغالب، لا تزال هناك محاولات للتخريب وزعزعة استقرار الوضع تقوم بها بقايا جماعتي القاعدة وطالبان، وعلى وجه الخصوص على طول حدود أفغانستان الشرقية والغربية - وهي محاولات تستهدف تحدي سلطة وشرعية الحكومة الأفغانية. وتلك العناصر لها دعمها الشبكي في بعض الدوائر السياسية - الدينية خارج أفغانستان. وتشارك القوات المسلحة لأفغانستان، والقوات الدولية للمساعدة الأمنية وقوات التحالف لمكافحة الإرهاب مشاركة نشطة في مقاومة الاعتداءات الإرهابية المخربة التي تقوم بها جماعات متطرفة، تستهدف أساسا السكان المدنيين الأبرياء، وعمال الإغاثة والعمالين لإعادة تأهيل البلد وإعادة بنائه.

وكان التطور الكبير في العام الماضي إصدار مجلس الأمن القرار المتعلق بتوسيع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى ما يجاوز كابول، وإقامة أفرقة لتعمير المقاطعات. ورحبت الحكومة الأفغانية بإصدار ذلك القرار.

وقام حلف شمال الأطلسي، الذي انتقلت إليه قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية في آب/أغسطس ٢٠٠٣، بدور مفيد في الجهود لتعزيز السلام، وكان هناك تطور آخر في ذلك السياق هو نقل ولاية تلك القوة إلى الفيلق الأوروبي. وأفغانستان شاکرة لحلف شمال الأطلسي وترحب بقيادة الفيلق الأوروبي وقائده الجنرال جين - لويس باي.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي أعلنته الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بإجراء الانتخابات الرئاسية في أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وتلك الانتخابات مطلب رئيسي بموجب اتفاق بون المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وتمثل علامة بارزة جديدة في عملية بناء أفغانستان الديمقراطية ومستقرة ومزدهرة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات أن الانتخابات لعضوية مجلس النواب في البرلمان والانتخابات المحلية ستجرى في ربيع ٢٠٠٥.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقديم عدد مشجع من المرشحين لطلبات ترشيحهم. ويفهم الاتحاد الأوروبي الأسباب التقنية والسوقية التي جعلت من المستحيل إجراء كل من عمليتي الانتخابات في هذا الخريف. ومن المهم الآن استغلال الأشهر المتبقية لكفالة استمرار الاستعدادات الناجحة بسرعة والوفاء بكل الشروط لإجراء انتخابات نزيهة وعادلة وفقا للجدول الزمني الذي حددته الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات.

وفي ذلك السياق، يود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بإنجاز العظيم للهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات بتسجيل ما يقرب من جميع الناخبين المؤهلين للانتخاب في أفغانستان ويرحب بأن نسبة النساء منهم تبلغ ٤١ في المائة. ويدعم الاتحاد الأوروبي الحكومة الأفغانية ويساعدها في الإعداد للانتخابات، من ضمن جملة أمور، عن طريق المساعدة المالية وبعثة الديمقراطية ودعم الانتخابات.

ويدين الاتحاد الأوروبي أعمال العنف ضد العاملين في مجال الانتخابات الذي نجم عنه سقوط عدة ضحايا. وبالمثل، يشعر الاتحاد الأوروبي بعميق القلق من جراء أعمال القتل والمهجمات المؤسفة الموجهة ضد الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الدولية والعاملين من أجل تعمير

المناطق الحدودية الجنوبية والشرقية. لقد ظهرت طالبان في جنوب أفغانستان ولم تجند أفرادا من مناطق الحدود إلا بنهاية ١٩٩٤. ولا بد من قراءة الكتب العلمية العديدة التي تتشرف حتى الآن وتصف الحقائق بشأن طالبان إذا ما كنا نريد أن نتفهم أحداث اليوم. ونأمل أن يجيء الوقت الذي يستأنف فيه "أطباء بلا حدود" خدماتهم القيمة في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل أفغانستان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دن برغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): في بداية ملاحظاتي، أود أن أعرب عن طريقتكم، سيدي الرئيس، عن خالص تعزيتي للشعب الروسي وحكومة الاتحاد الروسي بمناسبة الخسارة المأساوية في الأرواح بسبب الكارثة الجوية التي وقعت أمس.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أقدم خالص عزائي، من خلالكم، إلى الشعب الروسي وحكومة الاتحاد الروسي على فقدان المأساوي للأرواح في حادثتي التحطم الجوي اللتين وقعتا بالأمس.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه، بلغاريا وتركيا وكرواتيا ورومانيا، وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل انضمامها إليه، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، آيسلندا، وليختنشتاين والنرويج أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بغية توفير فرصة للمجلس وللأمم المتحدة بأسرها لإعادة تأكيد الالتزام بأفغانستان في هذه المرحلة الحرجة من العملية.

وأود أن أعلق على ثلاث نقاط أعتبرها مهمة لنجاح العملية. تتعلق الأولى بالانتخابات. ويظهر بجلاء تسجيل أكثر من ١٠ ملايين ناخب - ٤,٤ في المائة منهم من النساء - التصميم القوي للشعب الأفغاني على إيجاد أمة جديدة من خلال العملية الديمقراطية. ونحن بالتأكيد نرحب بعلامة التطور تلك.

ونقدر أيضا أن العديد من المرشحين للرئاسة يعطون بتعيينهم لمرشحهم لمنصب نائب الرئيس، الثقل الواجب لتحقيق التوازن العرقي مع مراعاة تعزيز المصالحة العرقية. ونشيد بالهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات وبجميع الآخرين المعنيين على جهودهم المبذولة حتى الآن للإعداد لتلك الانتخابات. ويسرنا توقيع مذكرتي التفاهم مع أفغانستان وإيران بشأن التسجيل والتصويت من خارج البلد، ونطلب تعاوننا إضافيا مع هذين البلدين من أجل الإجراء الناجح للتصويت في أراضيها. ومن أجل تيسير الإجراء الناجح للانتخابات، ستواصل اليابان من جانبها دعمها ومساعدتها.

ثانيا، من نافلة القول إن الانتخابات التريهة والعادلة تتطلب كفاءة أمن الناخبين. وفي ذلك الصدد، نشعر بعميق القلق بشأن الحالة الأمنية في أفغانستان، التي تدهورت منذ العام الماضي نتيجة للأنشطة القمعية للعناصر المتبقية من الطالبان والقاعدة ومنازعات فيما بين أمراء الحرب وتجارة المخدرات. والآن يتعرض أمن العاملين في مجال المساعدة والمنخرطين في الاستعدادات للانتخابات لتهديد خطير. وتتسبب الظروف الأمنية غير المستقرة في الجنوب والجنوب الشرقي بالفعل في تأخيرات لعملية تسجيل الناخبين، مما يبرز إصرار الجماعات المتطرفة المستمر على عرقلة العملية الانتخابية.

وأفغانستان. وتذكرنا مستويات الأمن المتدنية في عدة مناطق في أفغانستان بالحاجة إلى توفير الأمن أثناء الانتخابات وبناء الجيش الأفغاني وبتكثيف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، فإن التزام وانخراط السلطة الانتقالية الأفغانية من الأمور الحيوية.

ومكافحة المخدرات مجال آخر مهم. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمليات التحريز التي قامت بها مؤخرا الوحدة الأفغانية الخاصة لمكافحة المخدرات وبمبحث الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي على العمل معا لمعالجة المشكلة التي تؤثر على ما يتصل بجميع مجالات تنمية أفغانستان وأمنها.

وقد أحرزت أفغانستان تقدما هائلا في السنوات الماضية. وتظل هناك تحديات عديدة يتعين التغلب عليها، وعلى الرغم من أن بعضها يبدو هائلا، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن شعب أفغانستان لديه من الشجاعة والتصميم ما يمكنه من التغلب عليها. والانخراط والدعم الدوليان المتواصلان حيويان أيضا، وسيظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بجعل أفغانستان آمنة ومستقرة وحررة ومزدهرة.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، بداية، أن أشاطر متكلمين سابقين تقديم خالص عزائي للشعب الروسي، وخاصة، عائلات ضحايا الحادثتين المأساويتين اللتين وقعتا بالأمس.

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في شهر تشرين الأول/أكتوبر والانتخابات البرلمانية في العام القادم، تصل عملية يون إلى مرحلتها الأخيرة. وتعتمد عودة ميلاد أفغانستان بوصفها دولة ديمقراطية على تلك الانتخابات. ولذلك، أود أن أرحب بمبادرة الرئيس بتنظيم هذه الجلسة

ومن الجوهري أيضا أن يستمر المجتمع الدولي موحدا في عزمه على منع حدوث فراغ قوة بعد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من التعجيل بتشكيل الجيش الوطني وقوة الشرطة ونشر القوات الدولية.

وبالنسبة للأمم المتحدة وبالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، تشكل أفغانستان محك اختبار رئيسيا لإظهار ما يمكننا فعله للبلدان التي هي بحاجة إلى المساعدة في عملية بناء الدولة بعد انتهاء الصراع. وما زالت عملية بون هشة وتظل الحالة الأمنية مخوفة بالمخاطر، ولكن بمساعدة المجتمع الدولي وقبل كل شيء، بالعزيمة القوية للشعب الأفغاني، وصلنا الآن إلى مرحلة تنظيم الانتخابات الرئاسية. وبقى ملتزمين بشدة بإعادة البناء الوطني لأفغانستان وواقين بأن الانتخابات المقبلة ستعمل كخطوة أولى نحو إقامة علاقة تعاونية دائمة وإيجابية بين أفغانستان وبقية المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي ممثل كندا. أذعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، تود كندا أن تضم صوتها إلى أصوات العديد من الزملاء الذين أعربوا عن مواساتهم الصادقة، خاصة لأسر وأصدقاء الأشخاص الذين قتلوا جراء الفاجعة التي أصابت روسيا وشعبها أمس.

(تكلم بالفرنسية)

وتشعر كندا بالامتنان على إتاحة الفرصة لها كي تخاطب المجلس بشأن هذه المسألة الهامة. ونود أن نشكر السيد آرنو على تزويدنا بتلك الصورة الواضحة للحالة على أرض الواقع. ويوفر تواجد الأمم المتحدة في كابل آلية تنسيق قيمة للغاية وإسهاما ذا مغزى في تأهيل أفغانستان، بما في ذلك من خلال بناء المؤسسات.

وتدين اليابان بشدة أنشطة هذه الجماعات ولكنها في الوقت ذاته يشجعها قرار منظمة حلف شمال الأطلسي بإرسال قوات إضافية إلى أفغانستان. وتتطلع إلى تحسين الحالة الأمنية لدى النشر السريع لتلك القوات.

ثالثا، فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فعلى الرغم من جهود الحكومة الأفغانية ومساعدة المجتمع الدولي، يظل عدد الجنود الذين دخلوا برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى الآن يبلغ ٢٠ في المائة من العدد الإجمالي المستهدف للبرنامج، يشكل حالة غير مرضية على الإطلاق. ويجري الآن النظر في تعديل العدد المستهدف والجدول الزمني للبرنامج، على أساس قرار إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المنفصلة والخبرة المكتسبة من البرنامج حتى الآن.

وتواصل اليابان، بوصفها الدولة الرائدة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بذل الجهود لدعم المفاوضات المباشرة بين زعماء الحكومة الانتقالية والقادة الإقليميين وتنفيذ برنامج حوافز القادة وتعزيز برنامج التكامل بغية الحفاظ على زخم البرنامج حتى بعد الانتخابات الرئاسية.

ولا بد أن تدرك جميع الأطراف المعنية أنها لن يسمح لها أبدا بتحقيق مآربها باستخدام القوة. ولا بد لها من أن تتقيد بالقانون وأن تراعي الأصول القانونية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته في تموز/يوليه الرئيس كرزاي بإعلان عدم قانونية ما يلي: إعادة التسليح بعد نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ إعادة الجنود المسرحين إلى الخدمة؛ الاحتفاظ بمليشيات مسلحة؛ حيازة الأسلحة الثقيلة خارج إطار وزارة الدفاع والجيش الوطني الجديد.

من الحقوق السياسية وإحراز تقدم منظم في نزع الأسلحة وتجميع الأسلحة الثقيلة.

بيد أن المكاسب التي تحققت لم تصل بعد إلى مرحلة لا رجعة فيها. ودون إحلال الأمن وإنشاء مؤسسات للحكم موثوق بها ومسؤولة في أفغانستان - ودون إنشاء قطاع خاص نام ودخل وطني - يظل هدف إنشاء دولة ديمقراطية مكثفية ذاتيا أمرا بعيد المنال.

وتتعرض جهودنا للخطر من التهديدات المتعاضدة التي يمثلها أباطرة الحرب والطالبان المنبعثة ومؤيدوها، فضلا عن المخدرات. وهذا مزيج متفجر. والعديد من أباطرة الحرب المدعومين والمنعزلين على حد سواء قادرون، بفضل الإيرادات المربحة من الجمارك والأرباح من تجارة المخدرات، على العمل المستقل وكثيرا ما لا يأبهون بالحوافز المعيارية التي تقدم في سياق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الواضح أن هذه الظروف تمثل العقبة الوحيدة الأكبر أمام تحقيق الاستقرار والتقدم في أفغانستان وأن هذه الظروف، إذا سمح لها أن تستمر، تهدد بتعطيل التقدم المحرز أثناء ما يقرب من ثلاث سنوات. وقد حصل ذلك من قبل ويمكن أن يحصل مرة أخرى.

ولا بد للسلطات الأفغانية والمجتمع الدولي أن يوضحا أن هذا السلوك مرفوض. ولا بد أن نحرم الذين يختارون السعي إلى وضع مصالحهم الأنانية الذاتية فوق مصالح أفغانستان من الدعم والشرعية. كما لا بد لنا من أن نستعد لدعم فرض جزاءات على الذين لا يمتثلون للإصلاحات الوطنية التي تحظى بالأولوية، مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتجميع الأسلحة الثقيلة. وبطبيعة الحال، سيقضي ذلك اتخاذ إجراءات صارمة لإعادة سلطة مؤسسات الحكومة في أعين السكان، فضلا عن نزع أسلحة وتسريح الميليشيات التي ما فتئت تسعى وراء تحقيق غايات

وتتفق مع الاستنتاج الوارد في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان: وهو أنه "لكي تسير عملية السلام قدما، يتعين التصدي بكل حزم للتطرف والتنافس بين الفصائل والاتجار غير المشروع بالمخدرات" (S/2004/634، الموجز). ويبين التقرير حقيقة أننا نمر بمرحلة جوهريّة في السعي وراء الأهداف التي اتفق عليها في بون: وهي تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار واحترام حقوق الإنسان.

(تكلم بالانكليزية)

ومن جانبنا، فإن كندا تظل مخلصّة تجاه التزامها. وما فتئنا نساند أفغانستان منذ البداية على طريق تحقيق الأمن والازدهار. وفي الواقع، وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، ظلت قوة المساعدة الأمنية الدولية تحت القيادة القادرة للقائد الكندي الفريق أول هيلر، وهو أمر اعترف به بشهامة زميلي ممثل أفغانستان. وقد حافظنا على وجود ٢٠٠٠ جندي في أفغانستان حتى وقت قريب مع نقل قيادة قوة المساعدة الأمنية الدولية. وبعد تخفيض إسهامنا الحالي بقوات، ستحتفظ كندا بوجود ٧٠٠ جندي تقريبا في قوة المساعدة الأمنية الدولية. ولكن مشاركتنا بطبيعة الحال، تتجاوز عمليات النشر العسكرية وتشمل التزامات تكميلية في مجالي الدبلوماسية والتنمية.

ونعلم أنه بغية إحداث تغيير مستدام، لا بد من الاضطلاع بالمزيد من العمل. ولذلك السبب خصصت كندا مبلغ ٢٥٠ مليون دولار إضافيا للمساعدة الإنمائية في أفغانستان للفترة حتى عام ٢٠٠٩، لتبلغ جملة التزامنا أكثر من ٦٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠١.

لقد خطت أفغانستان، بمساعدة المجتمع الدولي، خطوات عملاقة حقا: وهي وضع دستور جديد وتعزيز المؤسسات وإجراء تسجيل واسع للناخبين والتحقق المستمر

لقد حان وقت تركيز اهتمامنا على مصادر الانشغال الأساسية بغية ضمان ألا تعرض تلك الانشغالات مشاركتنا الشاملة للخطر. وتشمل تلك المجالات أباطرة الحرب والمليشيات والمخدرات والمتمردين. وبالدمع المتواصل من المجتمع الدولي، تظهر الحكومة الجديدة لأفغانستان والجيش والشرطة والمؤسسات الأمنية أنها جديرة بالاضطلاع بهذه المهام. ولكن الطريق ما زال طويلا قبل بلوغ الهدف المنشود. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعزز من فعاليتهم بكفالة أن يظل جدول أعمال التنمية و جدول أعمال إصلاح القطاع الأمني يسيران قدما جنبا إلى جنب. إن إدامة النجاح ستتطلب حكومة إصلاحية محترفة تسندها التزامات متواصلة بالأهداف الإنمائية المتشاطرة. وكندا ستواصل العمل بالتعاون مع شركائنا الأفغان والدوليين، وبخاصة مع الممثل الخاص للأمم العام، من أجل وضع حلول ابتكارية ذات مصداقية.

أخيرا، نعرب عن امتناننا الشديد لإتاحة الفرصة لنا للمشاركة اليوم في هذه المناقشة المفيدة حول طريق المضي قدما.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل آيسلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هانسن (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء أود أن أشارك الزملاء الآخرين في الإعراب عن تعازينا لكم، السيد الرئيس، ولحكومتكم وللشعب الروسي، بمناسبة الحسائر المأساوية في الأرواح التي نجمت عن حادثي تحطم طائرتين يوم أمس.

آيسلندا، بوصفها عضوا في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به زميلي السفير

سياسية عن طريق إظهار القوة. ويجب على المجتمع الدولي الآن أن ينظر في أفضل السبل لمواصلة دعم أفغانستان في هذا الجهد في الأشهر المقبلة.

وفي الأجل المتوسط، يبقى هدفنا الأساسي ضمان أن تجري الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية اللاحقة بشكل سلس: بأكبر قدر ممكن من الحرية والتزاهة. وتشكل الانتخابات المقبلة معلما على طريق إنشاء حكومة موسعة مراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة الأعراق وتمثيلية على نحو كامل. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، مع أن أرقام تسجيل الناخبين كانت إيجابية، إلا أنه لا بد من تكريس اهتمام إضافي للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، بما فيها مناطق بعينها في الجنوب، فضلا عن الناخبين الذين يقيمون خارج البلد.

ونؤيد بشدة حملة التحقق من الحقوق السياسية المستمرة الآن بجهد مشترك لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. ويجب علينا جميعا - نحن جيران أفغانستان وشركاءها على حد سواء - أن نعيد تكريس أنفسنا لمنع وقوع كل أعمال العنف الرامية إلى وقف العملية الانتخابية في أفغانستان: إذ أن كل تلك الأعمال تتناقض بشكل عميق للغاية مع تطلعات الشعب الأفغاني ذاته، التي تم الإعراب عنها بوضوح.

وتشكل الانتخابات المرحلة النهائية التي توقعها اتفاق بون. وبعد إجراء الانتخابات سيكون من واجب حكومة أفغانستان ومن واجب المجتمع الدولي أن يضع خطة تطلعية توسع رؤية بون: وهي وضع معايير جديدة، الأساس للتطور الديمقراطي. ولكن دون استتباب الأمن، خاصة خارج كابل، فإن آفاق إجراء انتخابات ناجحة وتحقيق الاستقرار الشامل يبقيان معرضين للخطر بشكل جدي.

إن البيئة الإنسانية الأمنية الطويلة الأمد تتأثر تأثراً قاطعاً لا بأنشطة العناصر المتطرفة فحسب، مثل الطالبان والقاعدة، وإنما أيضاً برواج الجريمة، الممولة بصورة رئيسية من الاتجار بالمخدرات. إن للاتجار غير المشروع ثلاثة جوانب هي القدرة على الإنتاج، وطرق الاتجار، والمستخدمون. وعلينا أن نعالج الجوانب الثلاثة كلها إذا أردنا أن نهزم هذا التهديد الذي ينخر في جسد الاستقرار الطويل الأمد للبلد. فالقدرة الإنتاجية لا يمكن تخفيضها بفعالية إلا من خلال توفير بدائل مجدية للمزارعين. وجزء المعادلة الذي ينطوي على إمكانية جعل إنتاج العقاقير أقل ربحاً هو التقليل من سهولة استخدام طرق الاتجار. ووضع العراقيل على هذه الطرق سيساعد بالتأكيد. كما أن جزء المعادلة الأخير، المتمثل في الطلب على هذه التجارة القذرة، يتطلب أن يعالج بفعالية أكبر.

والعامل الشديد الأهمية الآخر في إشاعة الأمن على المدى الطويل هو النجاح في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويخيل لي أن أصعب العناصر المترابطة الثلاثة، أي إعادة الإدماج، هو الأهم من عدة نواح. فالجنود الذين يسلمون بنادقهم يجب أن تعطى لهم أدوار مفيدة في المجتمع، وبخلافه يبرز الخطر من جديد من أنهم سيحملون ببساطة بنادق جديدة، وهي متوفرة بكثرة في السوق.

ويوضح تقرير الأمين العام أنه لا توجد إجابات سهلة. ولكن توجد آفاق أكثر إشراقاً، مثلما استمعنا هذا الصباح من السيد جان آرنو. ونود أن نثني على كل الذين دأبوا على بذل جهود شاقة في تسجيل الناجحين. إن نجاح عملية تسجيل أكثر من ١٠ ملايين ناخب، ٤١ في المائة منهم نساء، نجاح باهر حقاً.

فان دن بيرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي قبل دقائق. ولذا سأكتفي بالتطرق بإيجاز إلى بضع نقاط.

أولاً وقبل كل شيء نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الصريح الحافل بالمعلومات (S/2004/634) عن الحالة في أفغانستان، وللممثل الخاص على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. ومن الواضح من التقرير أن الحالة تثير قلقاً كبيراً. ومن دواعي القلق الرئيسية الحالة الأمنية، سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل.

فعلى المدى القصير، من الجوهرى أن يجري تعضيد أفرقة تعميم المقاطعات وإشاعة بيئة أمنية يمكن لبناء السلام فيها أن يسير قدماً. وأود، بالنيابة عن حكومتى، أن أغتنم هذه الفرصة لأشجب المحجمات المتزايدة على موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الأسابيع الأخيرة، ولأعرب عن الأسف - مع أننا نتفهم الأسباب - لانسحاب منظمة أطباء بلا حدود، وهي واحدة من أشجع المنظمات غير الحكومية وقد تراكمت لديها خبرة تزيد على ٢٠ عاماً من العمل في ذلك البلد.

آيسلندا ملتزمة بتقديم مساهمتها في إرساء أسس السلام في أفغانستان. وقد قام وزير الخارجية الآيسلندي هالدور آسغرمسون بزيارة كابل في حزيران/يونيه الماضي لحضور مراسم تسليم إدارة مطار كابل في ١ حزيران/يونيه لفريق آيسلندي. إن تشغيل المطار عامل حاسم لنجاح عمل قوة المساعدة الأمنية الدولية، بقيادة حلف الناتو، وإن آيسلندا ملتزمة بقوة بذلك المشروع. وإنني فخور بالقول إن المطار يدار إدارة ناجحة ٢٤ ساعة في اليوم ٧ أيام في الأسبوع، وأجد لزاماً علي أن أقول إن هذا يتم رغم صغر حجم الفريق.

والاقتصادي وتوفير المساعدة المالية وأنواع أخرى من المساعدة.

إننا نؤمن بأن من الضروري التنويه بأن النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2004/634) والمتصلة بكفالة الأمن والاستقرار في البلد تتمشى تماما مع الموقف الدائم لأوزبكستان بأن الجهود الرئيسية للمجتمع الدولي يجب أن تنصبّ على مواصلة محاربة الإرهاب والتطرف والاتجار غير المشروع بالعقاقير، وعلى تحسين سلطة ومصداقية الحكومة المركزية في أفغانستان. وفي ذلك الصدد لا يخامرنا الشك في أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور تنسيقي.

اسمحوا لي أن أشير إلى العناصر التالية في رؤية أوزبكستان لمواصلة عملية السلام في أفغانستان.

يتعلق العنصر الأول بالجهود المبذولة لترفع سلاح العناصر العسكرية - السياسية. ويجب أن نسرّع في عملية تسليم الأسلحة وتوسيع أنشطة إعادة إدماج الجنود والضباط المسرحين في الاقتصاد الوطني. ويجب أن ننشئ وكالة منظمة ومجهزة جيدا لإنفاذ القانون، وقبل كل شيء، يجب إنشاء جيش وطني موحد خاضع للسلطة المركزية.

العنصر الثاني يتعلق بخضوع السلطات السياسية في مناطق أفغانستان للحكومة المركزية. ولا يمكننا إلا أن نعرب عن القلق على الحالة الأمنية المتدهورة في المناطق التي كانت من قبل هادئة نسبيا.

العنصر الثالث يتعلق بتعزيز حملة المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب والتطرف وتهريب المخدرات. ونعرب عن قلقنا من جراء العدد المتزايد للهجمات التي تشنها القوات التخريبية وعناصر عصابات الإرهاب داخل البلد بغرض منع استقرار أفغانستان وإجراء الانتخابات العامة. وإننا نرى ضلوع قوى داخلية وخارجية في تلك الأنشطة. وفي ذلك السياق، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يولي مجلس

الرئيس (تكلم بالروسية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل أوزبكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وحييدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أعرب لكم، وأن أنقل عن طريقكم إلى حكومة روسيا والشعب الروسي، تعازينا المخلصة بمناسبة الخسائر في الأرواح التي نجمت عن فاجعة تحطم الطائرين في روسيا يوم أمس.

أنتقل إلى البند المدرج في جدول الأعمال اليوم وأبدأ بالإعراب عن الامتنان لكم مرة أخرى، سيدي، على طرح هذا البند على بساط المناقشة في مجلس الأمن، وعلى تيسير اشتراكنا فيها. وأود بداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان آرنو، على إحاطته الإعلامية الوافية عن الحالة في أفغانستان.

ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر برلين فيما يتعلق بإقامة إدارة فعالة للدولة؛ واستحداث مؤسسات مثل الجيش ووكالات لإنفاذ القانون ونظام قضائي؛ وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ ومواصلة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن العمليات الإيجابية الجارية الآن في أفغانستان لا تيسر التأهيل السلمي للبلد فحسب، وإنما تفتح أيضا الآفاق أمام حملة أمور منها المشاركة في عمليات التكامل في آسيا الوسطى. ورغم أنه أحرز تقدم أولي في إعادة بناء دولة أفغانستان، فإن الصعوبات التي ظهرت في تنظيم انتخابات عامة تبعث على القلق. وهذه الصعوبات تتعلق بتدهور الأوضاع الأمنية وزيادة إنتاج المخدرات وببطء تنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها الحكومة الأفغانية مع المجتمع الدولي في إطار مؤتمر برلين، والمتعلقة بالإصلاح السياسي والاجتماعي

والجسور والسكك الحديدية والبنية التحتية للكهرباء بغية خلق ظروف أفضل لنقل المؤن المرسله إلى أفغانستان. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، أنشأت جمهورية أوزبكستان آلية لتنسيق تدفق المؤن من المنظمات الدولية والبلدان المانحة. وقد تم إيصال أكثر من ٢,٥ طن من البضائع إلى أفغانستان عن طريق جسر ترمز - جيراتان. واتخذت أوزبكستان تدابير لتقليل كلفة نقل البضائع وتحسين بنيتها التحتية.

ولا نزال بعيدين عن استعادة السلام والاستقرار الكاملين في أفغانستان. ومع ذلك، لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أنه بعد ما مررنا به معاً، فلا يمكن أن يسمح المجتمع الدولي للعملية الإيجابية لإعادة بناء السلام بأن تترد إلى الخلف. وأنا واثق من أن المجتمع الدولي سيراعي استنتاجات تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وأنها ستساعد على تعزيز فعالية الجهود المبذولة لإعادة بناء أفغانستان بتنسيق مع الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): بصفتي الوطنية، أود أن أشكر مرة أخرى جميع من أعربوا عن مشاعر المواساة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس، وأعطي الكلمة للسيد جان آرنو للرد على التعليقات والأسئلة.

السيد آرنو (تكلم بالانكليزية): أفضل أن أوضح الحالة المتعلقة بحجم القوات الأفغانية العسكرية. مثلما يحدث في حالات ما بعد الصراع، تكون قضية حجم القوات العسكرية دائماً - أو في معظم الأحيان - محط الكثير من المناقشة. وأفغانستان لم تكن استثناء.

وفي العام الماضي كان العدد الذي قدمته وزارة الدفاع مبدئياً لإجمالي قوام القوات تحت إمرتها يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ فرد. وبعد بعض المناقشات ونظراً لغياب إحصائيات ذات مصداقية يمكن التحقق منها، اتفق على

الأمن أشد الاهتمام للتهديدات التي تشكلها المنظمات الدينية الأصولية والمتطرفة من قبيل حزب التحرير ونحت المجلس على فرض جزاءات شديدة على المنظمات الإرهابية.

العنصر الرابع يتعلق بالتنفيذ المتسق لقرارات مؤتمري طوكيو وبرلين، بما في ذلك، الوفاء بالتعهدات المقطوعة بمساعدة أفغانستان مالياً.

خامساً، ينبغي أن تمتنع الدول المجاورة والدول الأخرى عن التدخل في شؤون أفغانستان الداخلية.

ونشعر بقلق بالغ من ارتفاع مستوى محصول خشخاش الأفيون وتصنيعه الذي بلغ أعلى حد له في أفغانستان. وبغية منع حدوث سيناريو ينتهي بنا إلى أن تقوض المخدرات اقتصاد البلد، نحتاج إلى إسراع تنفيذ إصلاحات هيكلية لاقتصاد أفغانستان، بما يكفل تشغيل أبناء شعبها، وقبل كل شيء، جيشها المتطوع. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لضرورة مكافحة المخدرات في منطقة آسيا الوسطى، فإننا نعول على دعم متزايد من المجتمع الدولي لإنشاء مركز إقليمي لتنسيق المعلومات في آسيا الوسطى لمكافحة الجريمة العابرة للحدود المرتبطة بتهريب المخدرات.

إن تطبيع الحالة في أفغانستان، بما في ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية، لن يكفل أمن ورفاه الأفغان فحسب، ولكن أيضاً الاستقرار الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، تعتبر أوزبكستان أن أفغانستان جزء لا يتجزأ من منطقة آسيا الوسطى وتشجع مشاركتها في عمليات التكامل الإقليمي.

وأود أن استرعي الانتباه إلى أهمية استغلال موارد البلدان المجاورة من أجل الدعم الفعال لإعادة بناء هياكل أفغانستان الاقتصادية. وتساعد أوزبكستان الشعب الأفغاني في إعادة بناء واستعادة البنية التحتية للاتصالات والطرق

ولكن ما يجب مناقشته اليوم هو أن أنشطة الطالبان تقوض على نحو مباشر التعبير عن الإرادة الشعبية، ومن المفارقات أنها تفعل ذلك بالضبط في المجتمعات المحلية التي تزعم أنها توازرها والتي نريد تمكينها. ونحن لا نشكك بأية حال في أن الطالبان لديها عملاء وعناصر في البلد ذاته، حتى وإن كانت نتائج عملية التسجيل والاهتمام بالتسجيل والرغبة فيه في الجنوب والجنوب الشرقي والشرق قد أظهرت مدى العزلة الحالية لتلك القوى المتطرفة.

ومن بين الأدوات المتاحة للقوى المتطرفة شن عمليات عبر الحدود وعمليات التسلل، التي ما فتئت تُستخدم للهجوم على عملية السلام وعلى الأخص، للهجوم على العملية الانتخابية. وبصفتنا بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان، سنكون غير مسؤولين إذا لم نناشد المجتمع الدولي وحكومة باكستان وحكومة أفغانستان وقواتها الوطنية إنهاء تلك الحالة، وخاصة على الحدود الجنوبية. وبمساعدة مجلس الأمن، سنستمر في القيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد آرنو على تلك التوضيحات.

هل من وفود أخرى ترغب في الإدلاء بتعليقات؟

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد آرنو على ملاحظاته الختامية التي، في رأينا، تضع في الميزان الحالة القائمة في أفغانستان اليوم. ونقر بأن هناك محاولات من جانب المتطرفين لتعطيل إجراء الانتخابات؛ إذ من الواضح أنه توجد أسباب مختلفة لذلك. ولا شك أن المتطرفين لا يحظون حتى الآن بالدعم الشعبي في أفغانستان، بما في ذلك جنوب البلد أو جنوب شرقه.

ومع ذلك، نود أن نوضح نقطة واحدة. في رأينا، فإن التسلل عبر الحدود لا يشكل السبب الأساسي في وقوع أعمال العنف التي يرتكبها المتطرفون في أفغانستان، بما في

افتراض عملي بوجود ١٠٠ ٠٠٠ جندي وضابط لأغراض عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومنذ ذلك الحين - وهذا يعني منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي - ومع انخراط الأمم المتحدة ومنظمات أخرى في بعض تفاصيل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، اتضح جليا أن حجم الفيالق التسعة كان مبالغا فيه إلى حد كبير. وفي العديد من الحالات، حينما كان يفترض وجود ٢ ٠٠٠ أو ٣ ٠٠٠ أو ٤ ٠٠٠ يعملون في فيلق ما، كان يوجد ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠ يعملون فيه فعلا. ولذلك السبب فإن الافتراض العملي هو وجود عدد لا يزيد عن ٤٠ ٠٠٠ إلى ٥٠ ٠٠٠ من القوات الفعلية تحت مظلة وزارة الدفاع. وقد يتغير ذلك الرقم بعض الشيء، ولكننا نشعر بثقة كبيرة بأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحرز تقدما، وأنا سنخلص في الواقع إلى أن الأعداد أقل وليس أكثر.

واسمحوا لي أن أؤكد لسفير باكستان ولأعضاء المجلس أنه لا يوجد مجال للتحيز السياسي في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (البعثة). وفي واقع الأمر، فيما يتعلق بالتحليل الكلي للحالة، إننا نشاطر إلى حد كبير التحليل الذي قدمه سفير باكستان، وخاصة تحليله المتعلق بدور التحزب في حالة عدم الأمن. ونحن لا نشاطر ذلك التحليل فحسب، ولكن أيضا، مثلما يعلم المجلس، فإن السواد الأعظم من ولايتنا متوجه إلى الحاجة لاحتواء التحزب والسيطرة عليه من خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتحقق من حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وقبل كل شيء، بالطبع من خلال تنظيم إجراء انتخابات حرة وعادلة في أفغانستان، الغرض النهائي منها خلق نظام ما بعد الحرب على أساس الإرادة الشعبية، وليس على أساس التوازن المخوف بالمخاطر للقوى العسكرية الذي أنشئ في أعقاب انهيار نظام الطالبان.

المساعدة إلى أفغانستان وحلفاءنا يدركون جيدا ما هي تلك المتطلبات. ولم نتلق تلك الاحتياجات، بالرغم من الطلبات المتكررة. وذلك يضيف إلى إحساسنا بالإحباط حينما نطالب بأن نفعل المزيد.

ثانيا، إن العمل عبر الحدود ليس فقط من مسؤولية باكستان؛ وأكثر من ذلك، هو من مسؤولية أفغانستان والقوات الدولية الموجود في أفغانستان. ونشرت باكستان ٧٥٠٠٠ جندي على الحدود. ونود أن نستوضح عما إذا كان العدد الموجود على الجانب الآخر من الحدود. فهل هو أكبر؟ هل الإجراءات التي اتخذت على الجانب الآخر من الحدود أكثر شمولاً من الإجراءات التي عدناها فيما يتعلق بما قامت به باكستان على جانبنا من الحدود؟ هل هي أقرب إلى كونها التزاماً؟ وهل تلك هي الاستجابة المطلوبة من المجتمع الدولي؟ وإذا كان المجتمع الدولي يطلب منا أن نفعل أكثر، ألا يجدر به أن يفعل هو نفسه المزيد؟ وإذا كانت الأمم المتحدة تطلب منا أن نفعل المزيد، ألا يجدر بها أن تطلب من القوة الدولية للمساعدة الأمنية على الأقل أن تضاهي ما نبذله من جهود على الجانب الآخر من الحدود؟

تلك مسائل حقيقية وعملية. وبالتالي، لا بد لي أن أقول إن حكومتي حساسة جدا حيال أي تشديد على أن في وسعنا أن نفعل أكثر مما نقوم به دون مساعدة من المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.

ذلك الجنوب والجنوب الشرقي. وإذا استعرض المرء مواقع الـ ٣٠ أو ٣٥ حادثاً الموجهة ضد العاملين الانتخائيين خلال الشهرين الماضيين أو نحو ذلك، أعتقد يمكنه أن يحدد أن معظم الحوادث، ما عدا أربعة أو خمسة أو ستة حوادث، وقعت داخل الحدود الأفغانية، على الأقل على بعد ١٠٠ ميل من الحدود مع باكستان. والحوادث الخمسة أو الستة في المناطق الحدودية - على الأقل الحوادث التي وردت بشأنها تقارير - وقعت في أماكن مثل ننگهار وزابل، بالقرب من الحدود الباكستانية.

وعندما يطلب من باكستان أو يسعى إلى تعاونها لتعزيز إجراءاتها لوقف التسلسل، يبرز سؤالان.

أولاً، إنني أؤمن أن ما نقوم به عمل غير عادي. وأعتقد أن الجهد الذي بذلناه، مع التكاليف السياسية التي تحملتها باكستان بتسيير جنودها إلى أراضٍ لم يجازف حتى أصدقاؤنا البريطانيون بدخولها منذ ١٥٠ عاماً هو جهد غير عادي. ولقد دخلنا وتعاملنا مع القبائل؛ دخلنا مع السلام ومع التعمير ومع المدارس والمستشفيات، بغية كسب تلك القبائل إلى طريقة تفكيرنا. ولكننا واجهنا مقاومة، كما يدرك الأعضاء، وما زالت عملياتنا مستمرة؛ وقتل العديد من جنودنا. والسؤال هو، ما هو المزيد الذي نتوقع منا الأمم المتحدة أن نفعله؟ وحينما وجه إلينا ذلك النداء، ما هو المزيد المتوقع من باكستان في هذا السياق الذي لا نقوم به بالفعل؟ وذلك هو السؤال.

ونؤمن إيماناً قوياً جدا أننا نفعل كل ما في وسعنا. ولقد واجهنا العديد من المخاطر السياسية وعانينا العديد من الخسائر العسكرية، ومطالبة باكستان بأن تفعل أكثر من ذلك أمر غير منصف. ويمكننا أن نصبح أكثر فعالية في إجراءاتنا ولكن ذلك يقتضي زيادة قدراتنا التقنية وغيرها من القدرات. وأؤمن أن أصدقاءنا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم